



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 20 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

حول الحوار والانتقال

تم الإعلان عن تأجيل موعد مؤتمر الحوار الوطني مرتين حتى الآن. ورغم أن هذا الأمر قد يبدو سلبياً بالنسبة للبعض، بسبب وجود رغبة كبيرة لدى السوريين بالانطلاق نحو مرحلة جديدة في سورية، عنوانها وحدة الشعب السوري واشتراكه بشكل فعال في إعادة بناء بلده، إلا أن عملية التأجيل هذه يمكن أن تحمل أيضاً إشارات إيجابية حول وجود قناعة بأن المؤتمر بحاجة لتحضير جيد، ولاشترك واسع، وتوافق واسع بين الأطياف والقوى السورية المختلفة.

التحضير الجيد يحتاج للجنة تحضيرية توافقية، مكونة من عدد منطقي ومناسب من الشخصيات الكفؤة والمؤثرة، وواسعة التمثيل لاداء مهمتها، وأن تحظى بدرجة معقولة من القبول العام، بحيث توفر بتشكيلتها:

أولاً: طمأنة للمجتمع السوري بتنوعاته وأفكاره واتجاهاته السياسية كلها.

ثانياً: طمأنة للمجتمع الدولي الذي نحتاج كسوريين لبناء علاقات ندية معه، تقوم على احترام سيادتنا كسوريين، وسيادة أرضنا ودولتنا بعيداً عن أي ضغط سياسي، أو اشتراطات مسبقة بخصوص العقوبات أو غيرها من الأمور.

المهمة الأساسية للجنة التحضيرية هي التحضير لمرحلتين مهمتين من الحوار الوطني الواسع، وبكلمات أخرى التحضير لمستويين متتاليين من الحوار الوطني:

الأول: وظيفته التجهيز لعملية الانتقال السياسي، بما في ذلك تشكيل جسم الحكم الانتقالي، أو الحكومة الانتقالية، والاتفاق على مهامها وصلاحياتها وعمرها وتكوينها. الثاني: هو عمل هذه اللجنة مع الحكومة الانتقالية الناتجة عن الحوار الوطني الأول، لعقد المؤتمر الوطني العام الشامل التأسيسي، المعني بالدرجة الأولى بوضع الأساس لصياغة العقد الاجتماعي الجديد في البلاد، وفي القلب منه الدستور الجديد، ومن ثم قوانين الانتخاب والأحزاب والإعلام وغيرها من المفردات الأكثر أساسية في صياغة الحياة العامة للبلاد، بما يصب في مصلحة السوريين، ويمكنهم قولاً وفعلاً من تقرير مصيرهم بأنفسهم، ودون أي تدخلات أو ضغوط خارجية.

هذه الخارطة العامة، هي عملياً جوهر القرار 2254، الذي ما يزال صالحاً تماماً من حيث روحه، وما يزال قابلاً للتطبيق بما يضمن السيادة الوطنية السورية، سيادة السوريين كلهم على بلدهم وقراراتهم، عبر التشارك والتعاون ودون تفرد، لأن التفرد ومحاولات الاستئثار ستكون باباً عريضاً لعودة التدخلات الخارجية بشكل أوسع وأساء مما مضى؛ فالطريق نحو كف يد الخارج هي اتحاد الداخل وتضافره وتعاونته مع بعضه البعض لإغلاق الثغرات كلها التي يمكن للخارج أن يتسرب منها.

أمام السوريين مهام كبيرة لحلها، وعلى أكتافهم أعباء ثقيلة، 90% من السوريين، ورغم فرحهم بزوال السلطة الطاغية، إلا أنهم ما يزالون يعيشون معاناة وشقاء يومياً على الصعد كلها، ابتداء من رغيف الخبز وحية الدواء، ووصولاً إلى تفاصيل حياتهم كلها، وهؤلاء هم من ينبغي أن يكونوا بوصلة أي عمل سياسي وطني، ومن أجل هؤلاء ومن أجل الحفاظ على السلم الأهلي واستعادة وحدة البلاد، ينبغي على القوى السورية كلها بما في ذلك الإدارة الجديدة، أن تسارع بالخطوات العملية نحو الانتقال السياسي، ونحو البدء بصياغة النموذج الجديد لسورية عادلة اجتماعياً وديمقراطية ومستقلة قولاً وفعلاً...



الأجور في سورية:

متى يكتب لها تاريخ جديد فعلاً؟ [12]

شؤون عربية ودولية



«إسرائيل»: حتى أنت يا ترامب؟

15

سورية على الطريف الجديدة



لا تنتظروا رفع العقوبات!

06

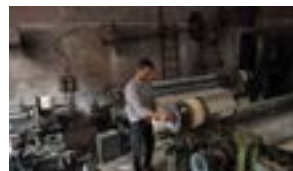
سورية على الطريف الجديدة



رجعت أسطوانة «الحماية الدولية»؟!

04

شؤون عماليّة



الخصخصة ليست حلاً

02

اعتصام نقابات السويداء... كيف التحمّ التنظيم النقابي مع العمال؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الفصحة ليست حلاً

إنّ الأجور هي أكثر القضايا التي يجري التداول بشأنها في مواقع العمل، وفي الشارع، وفي الجلسات الخاصة والعامة، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، وبين جميع العاملين بأجر. فالأجور بالنسبة لهؤلاء قضية حياتية مرتبطة إلى أبعد حدّ بـمعيشة العمال وعائلاتهم، لتأمين حاجاتهم الضرورية، التي تمكنهم من تجديد قوة عملهم المنهكة إن استطلعوا إلى ذلك سيلاً، خاصة بعد الإعلان المتكرر من قبل حكومة تصريف الأعمال عن عزمها زيادة الأجور للموظفين والعمال القائمين بأعمالهم فعلاً، كما استصنفهم ضمن المخصّصين بزيادة 400% من الأجر، وهذه الخطوة المنوي العمل عليها ستقترن بإخراج ما يقارب 300 ألف عامل وموظف، كما جرى التصريح بذلك، للانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل، الذي هو أصلاً مليءً بالعاطلين، وتشهد على ذلك الشوارع المكتظة بالبسطات وغيرها من أعمال البيع الأخرى.

وتتوالى القرارات بشأن الوضع الاقتصادي، والتي على رأسها التصريح بخصخصة القطاع العام الإنتاجي والخدمي، ومنها الكهرباء والماء والشركات وغيرها من المواقع التي هي ملك للشعب السوري. بينما يجب أن يكون قرار النموذج الاقتصادي المعبر عن مصلحة أغلبية الشعب السوري قراراً للشعب السوري نفسه عبر حكومة يتوافق عليها السوريون، وعبر برلمان يصل أعضاؤه إلى هذا الموقع عبر انتخابات شعبية ديمقراطية، يقر فيها الشعب من يمثله حقيقةً.

إنّ هذا التوجّه لو تمّ سيحمل في طياته مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد يعيدنا إلى مربعات لا يرغب بها الشعب السوري، حيث عانى ما عانى من ويلات وحرمان وجوع وغيره من القضايا، التي لا ينساها السوريون خلال فترة الأزمة، وما زالت عالقة في الأذهان وفي السلوك.

إنّ خصخصة القطاع العام يعني تسريح أعداد إضافية من العمال، ويعني مزيداً من الجوع والحرمان لآلاف من العائلات، كون المستثمر الجديد إذا أقدم سيقدّم بشروطه التي ستكون على حساب العمال وعلى حساب الاقتصاد الوطني الذي بني بعرق ودماء العمال السوريين، وليس غيرهم، وليس من المعقول التفريط بكل تلك التضحيات التي قدّمت على مدار عقود من الزمن.

الطبقة العاملة السورية عبر تجربتها وتاريخها النضالي الطويل ستكون واعية لمصالحها. ومصالحها الحقيقية أن تحافظ على معاملها وشركاتها رغم الخراب الذي أصابها بسبب سياسات السلطة السابقة، وهي مؤسسات تحتاج إلى جهود وموارد كبيرة لإصلاحها، وليس من ضمن عملية الإصلاح خصصتها بل الإصلاح الحقيقي بتأمين الموارد اللازمة، من جيوب الذين نهبوا القطاع العام، وأوصلوه إلى ما وصل إليه. الإصلاح الحقيقي لتطويره إنتاجياً وتقنياً بما ينعكس تحسناً فعلياً في معيشة العمال والإنتاج.



سيشهد الاعتصام العمالي والشعبي المقرّر يوم الأحد 1/12 ظاهرةً لطالما غابت عن المشهد المجتمعي والنقابي، كون النقابات وقياداتها سيكفونان يداً بيد مع العمال المعتصمين في الشارع. حيث جرت العادة لعقود طويلة أن يكون العمال ومصالحهم في وادٍ والنقابات وقياداتها في وادٍ آخر، وفي أحسن الأحوال تبني النقابات النأي بالنفس والخوف على رضا السلطة الممسكة بـ«خوانين» الجميع. فما الذي حصل وكيف ردمت الهوة الكبيرة بين العمال وتنظيمهم النقابي؟ وما نتائج ذلك على المدى المنظور والبعيد؟ لكي نجيب عن هذه الأسئلة تواصلت «قاسيون» مع عدة مصادر عمالية ونقابية من داخل التحرك العمالي واستخلصت القصة من الفها إلى يانها.

■ فرح عمار

ما قبل سقوط سلطة النظام

وفق روزنامة الانتخابات التي أقرها الاتحاد العام لنقابات العمال للدورة الجديدة، دخلت محافظة السويداء هذه الانتخابات واستطاع العمال هذه المرة كسر هيمنة السلطة على الانتخابات بشكل جدّي ونسبي، حيث وصلت إلى المجلس العام قيادات منتخبة جديدة تجاوزت نسبتهم 06% من تكوين المجلس، ممّا أعطى العمال زخماً ووزناً مكّنه من التدخل في الأحداث التالية، وكان من المفترض أن يتمّ مؤتمر المحافظة لانتخاب مكتب تنفيذي جديد في تاريخ 8-21-2024، ولكنّ تسارع مجريات الأحداث منعت قيام المؤتمر، وتمّ يومها سقوط سلطة النظام المستبد السابق وتنفّست السويداء وسائر البلاد الصعداء.

حوارات نقابية ودخول حكومة تصريف الأعمال على المشهد

بعدها بأيام، وبمبادرة من أغلبية النقابيين المنتخبين، تم فتح قناة حوار

مع المكتب التنفيذي لاتحاد المحافظة ممثلاً برئيسها هاني أيوب، من أجل متابعة العمل النقابي ومنع أي فراغ في عمله، ومفتاح هذا الهدف عقد المؤتمر واستكمال الانتخابات التي ستؤدّي إلى تشكيل قيادة نقابية جديدة، تحافظ على المنظمة وأعمالها وتقطع الطريق على أي محاولة لتجميدها أو تعطيل مسؤولياتها نحو العمال. ولكنّ دخل ممثل الشؤون الإدارية بحكومة تصريف الأعمال على الخط مبعداً المكتب التنفيذي عن العمل، واستلم الاتحاد بموجوداته وأعماله في 21/92. ورغم أنّ السيد هاني أوضح له فحوى اتّفاقه مع الحراك النقابي على مسألة الانتخابات، لم يتجاوب مبرراً ذلك بضيق وقته وأغلق أبواب الاتحاد، وغادر المحافظة مع وعده بقاء نقابيين الحراك بعد يومين في 21/13. وبناءً عليه قرّر النقابيون فتح اعتصام أمام مبنى الاتحاد في صباح التاريخ نفسه، تحت عنوان «اتحاد العمال ملك العمال»، ورغم ذلك لم يبادر مسؤول الحكومة بأي تواصل لمعرفة مطالب الحراك النقابي، بذريعة بدء عطلة رأس السنة التي استمرت لأربعة أيام.

المجلس يمسك زمام المبادرة ويخطو للأمام

في 1/8 اتّفق أعضاء المجلس على عقد جلسة استثنائية، وفعلاً تمّ الاجتماع بحضور 62 عضواً، وجرى التصويت على شرعية المؤتمر وإطلاق انتخابات المكتب التنفيذي ورئاسة الاتحاد بنزاهة وبعيداً عن القوائم المغلقة، وبحرية كاملة ترشيحاً وانتخاباً، وفرزت الأصوات، وأقرت النتائج، وتشكّل المكتب التنفيذي بالكامل، واتفقوا على وضع برنامج عمل للمرحلة المقبلة، والتحرك السريع لأجل فك أرسدة الاتحاد لدفع مستحقّات العمال المتوقّفة، وتمت زيارة الشيخ حكمت الهجري ووضع بصورة المجريات، وأكد دعمه للحركة النقابية وحقوق العاملين، ثمّ توجهت الحركة ومجموعة كبيرة من العمال للقاء محافظ السويداء لطرح قضية العمال الذين فُصلوا من معمل الأحذية، والبالغ عددهم 76 عاملاً، وبأنهم سيقومون باعتصام كبير بتاريخ 1/21 لأجل ذلك، ووعد المحافظ بالتواصل مع الحكومة لحل المشكلة، ولكنه أكد «عدم شرعية» الانتخابات التي أُجريت.

عفواً أيها «المسؤولون»

قطاعنا العام ليس للبيع



لظالما كان العمال العائق الأكبر خلال العقود الماضية أمام المحاولات المستمرة لإجهاز على القطاع العام من قبل عرابي الخصخصة والتشاركية، أعوان صندوق النقد الدولي واتباعه الأوفياء. فالعمال بحرصهم الشديد على القطاع العام المدعوم بمواقف الأغلبية الساحقة من الشعب السوري يعون تماماً خطورة النتائج المترتبة على وضع الاقتصاد ورقاب العباد تحت سكين رأس المال المتعطش للربح الفاحش ولا شيء سواه، والمرتبط مشيمياً بماكينات النهب الغربي. ولم تنجح كل محاولات وضع «كريمة البندق» على السهم في تغيير خاصيته وتأثيره القاتل.

■ هاشم يعقوبي

شهدت المحاولات المباشرة للقضاء على القطاع العام مقاومةً شديدة، جعلت أصحاب القرار ينتقلون للمواجهة غير المباشرة من خلال المقولة المشهورة «دعه يموت». ولأجل هذا بدأت خطة قطع إمدادات الحياة عن القطاع العام بمختلف القطاعات، وخاصة الإنتاجية والسيادية، وأول تلك الإجراءات طال الملاك العددي للأيدي العاملة، حيث توقف ترميم الملاك العددي المتناقص تدريجياً بفعل التقاعد، وتراجع قيمة الأجور، وزيادة عمليات النهب، أضف إليه النزف اللاحق بفعل طلبات الاحتياط الإلزامي وارتفاع نسبة الهجرة، وبالتوازي تم إيقاف أي تجديد أو توسيع بخطط الإنتاج، وتم منع دخول القطاع العام ركب التكنولوجيا الحديثة، فأصبحت خطوط الإنتاج والوسائل الخدمية متخلّفة وصدئة، لتتوقف لاحقاً وتنخفض الإنتاجية والعائدية إلى مستويات متدنية، وتخرج المنتجات والخدمات من المنافسة السوقية. ونخر الفساد الصغير والمتوسط عظام المعامل والمؤسسات والمديريات جهاراً نهاراً، وبإشراف وتوجيه الفساد الكبير الممسك بمفاصل جهاز الدولة

والمجتمع، الذي كان له حصّة الأسد من كل هذه العمليات. وبهذه العوامل الأساسية الثلاثة فرض التّخسير على القطاع العام، وبدأت «كواتة» فائض العمالة والقطاعات الخاسرة والعبء على الاقتصاد وغيرها من الدّرائع التي لم تنطلي، ولن تنطلي، على الناس وأولهم العمال.

هاتوا أموال الفساد لنبني قطاعنا العام لا يمكن إنكار انتصار هذا الهجوم الممنهج على القطاع العام وتحقيقه لمعظم أهدافه الخبيثة، وكان من الممكن أن يكون انتصاراً كاسحاً ومكتملاً لولا وعي العمال ومقاومتهم الشديدة، وإصرارهم على التمسك بما هو ملك لهم وللشعب السوري، وكم سمعنا من حمد وشكر على سقوط سلطة النظام السابق قبل أن تتم السلطة الساقطة مهمتها بالإجهاز على ما تبقى من ملكية عامة، والتي ورغم كل مساوئها الكبرى كانت وما زالت صمام الأمان الأساس للطبقات الضعيفة والمفقرّة قبل الأزمة وخلالها، فالمدارس والجامعات والمشافي والمستوصفات والسدود ومصافي النفط ومحطات الكهرباء ومديريات النظافة والاتصالات العامة، وعشرات المعامل والمنشآت والحدائق

قوة أي اقتصاد مستمّدة من قوة قطاعه العام بشكل أساسي والخصخصة ما هي إلا قرار رجعيّ بامتياز

العامة... الخ، مصابة بمرض شديد ومديد، لكنّها لم تمت بعد، وليس مسموحاً أن تترك لموتها، بل على العكس من ذلك يجب صب كل الطاقات لإنقاذها، بإزالة أسباب مرضها، لاستعادة عافيتها وتنشيط دورها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية. فما الذي يمنع أن ننكبّ على إصلاح قطاعنا العام وإعادة بنائه وتوسيعه، ورفع قدراته للحدود القصوى، ورفده بمئات آلاف العمال والموظفين بدل أن يسلبوا لصالح رأس المال الاستثماري، ويراكم ثرواته من خلالهم. أسنا أحقّ بهم منهم وهم أحقّ بنا؟ وطبعاً سيخرج علينا من يقول «ومن أين نأتي بالأموال اللازمة لذلك ونحن لا نملك ليرة واحدة؟». إن المال موجود إذا ما أردنا أن نراه، بل مكنوز بالأطنان عند الفساد الكبير بحساباته واستثماراته وأصوله وأرصده في البنوك المحلية والعربية والدولية. أضف على ذلك مئات الاستثمارات السيادية والاستثمارية التي تمّ التخلي عنها لصالح المتنفذين السابقين، وهي ليست خفية عن الأعيان، والتي لا تحتاج لمعاملة «طابو» كي يتم استردادها. وحجم كل ذلك كفيل بإعادة بناء القطاع العام بالكامل، بل وتحويله للحامل الأساسي لكامل الاقتصاد الوطني المنشود.

«مين جرّب المجرب كان عقله مخرب»
إنّ قوة أي اقتصاد مستمّدة من قوة قطاعه

العام بشكل أساسي. والخصخصة ما هي إلا قرار رجعيّ بامتياز، حيث نرى بأنّ الدول التي اخترعت الليبرالية والنيوليبرالية تعمل على رفع دور الدولة بالاقتصاد منذ سنوات، وما نحن الآن نسوق للخصخصة بل ونمضي بتنفيذها بعلم أو غير علم! مضحين بأخر فرص نجاتنا، والمضي به هو استكمال لما عجزت السلطة السابقة عن إنجازه، وعليه فإنّ الإصرار على المضي في هذا الطريق الخطير ما هو إلا تدمير شامل للقوى المنتجة، وبالتالي للمجتمع بأسره، ممّا يعيدنا للمربع الأول، الذي يُعتبر جذر الأزمة السورية وأساس انفجارها، حيث تراكم الاستياء والاحتقان لعقود من الفقر، ومصادرة الحقوق، أثقل كاهل الأغلبية الفقيرة والشغيلة من الشعب وسلبهم الحد الأدنى من المعيشة والاحتياجات الخدمية، وصنع الظرف الموضوعي الكفيل بالانفجار. فأني نهج اقتصادي لا يبنى على مصالح الطبقات الأضعف سيحطم هذه الطبقات ويحولها لقلبة اجتماعية شديدة الانفجار، وهذا ما لا تحتاجه البلاد أصلاً ولا يجب المضي به، وبالتالي لا يجب التفريط بالقطاع العام الضامن الأهم لحصول الطبقات الضعيفة على حقوقهم العادلة، ومهما حاول أصحاب القرار تزيين الخصخصة أو تبريرها بذرائع من هنا وهناك، فلن يجدوا من يناصرهم في الخصخصة أو يقبل بها، فقطاعنا العام بمعامله ومنشآته ومؤسساته ليسوا للبيع و«مين جرّب المجرب كان عقله مخرب».

الحزام والطريق في سورية: آفاق وتطلعات...



على الرغم من التفاصيل المعقدة كلها في منطقة بلاد الشام، وعلى الرغم من الأحداث المتسارعة والمفاجئة كلها، قد لا يستطيع الراغب أن ينظر نظرة استراتيجية إلى ما يحدث في تلك المنطقة، وتحديدًا في سورية، إلا أن يتساءل عن مصير مبادرة «الحزام والطريق» في ظل عودة شبح الهيمنة الأمريكية خصوصاً والغربية عموماً.

■ لجيت سليمان

سيتناول المقال مبادرة الحزام والطريق وآفاقها في سورية في ظل الماضي والحاضر.

الحزام والطريق

تعد مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني «شي جين بينغ» عام 2013 مبادرة تنموية بالدرجة الأولى؛ إذ إن الصين وبعد أن أكملت جزءاً لا بأس به من المهام التنموية الصعبة في الداخل، كانت تملك رغبة بمشاركة هذه التجربة مع العالم من خلال طريق بري وآخر بحري. وعلى الرغم من أهمية العملية التنموية لأي دولة، إلا أنه لا بد من القول: إن طريق التنمية صعب وشاق، وهو ما أكده الرئيس الصيني مراراً؛ فالتنمية من خلال مبادرة الحزام والطريق في أي منطقة من العالم، لا تتوقف على الجانب الصيني فقط، بل تتعلق أيضاً باستعداد الدول الأخرى لتقبل تلك التنمية التي تناسب الظروف الوطنية لكل بلد على الصعيد الداخلي، أي تتعلق بقدرة الدول الأخرى على استكشاف طرقها التنموية، وهو ما يتوقف أيضاً على مقدار السيادة التي تمتلكها كل دولة، من حيث علاقاتها مع الدول الأخرى، ومقدار حريتها في أن تدخل تجربة تنموية جامحة كما فعلت الصين.

الأسس النظرية لمبادرة الحزام والطريق

عندما عملت الصين على تحقيق نهضتها، وضعت الشعب في المقام الأول؛ دائماً ما تقال في الصين عبارة: «كل شيء من أجل الشعب»، وهو الشعار ذاته الذي تم ويتم رفعه في العديد من الدول، مع فارق التنفيذ على أرض الواقع. إضافة إلى أن الصين وعلى مدى العقود الماضية قامت بتعزيز

التنمية الداخلية، وبالقضاء على الفقر المدقع، وزيادة نسبة الفئات الوسطى، فلا مجتمع مستقر دون فئات وسطى قادرة على العيش بكرامة. هذا فضلاً عن البنى التحتية الداخلية ضمن الأراضي الصينية، التي وإن كانت الغاية الأساسية عندما تم تشييدها لأول مرة موجهة نحو أهداف صناعية وتجارية وبالتالي اقتصادية، إلا أنها ومع الوقت بدأت تنحو وتتجه نحو خدمة الشعب. فالطرق السريعة التي تختصر وقت التنقل، حتى بين أبعد المدن في الشمال والجنوب، هي بالفعل تنمية من أجل الشعب، التي وبالفعل تضع الشعب في المقام الأول.

وعلى الرغم من أن ما سبق ذكره من أفكار تنموية صينية، هو جزء بسيط جداً مما قامت به الصين، إلا أنه وانطلاقاً منها يمكن طرح التساؤل التالي: «كم من الممكن اعتبار ما سبق ذكره من مبادئ ضرورية وأساسية عند رغبة الدول الأخرى في تنفيذ مشاريع تنموية قادمة من الصين، مثل: مشروع الحزام والطريق؟ فعلى الرغم من أن الصين تشجع الدول على أداء مهامها التنموية وفقاً لظروفها الوطنية الداخلية المحلية كما ذكر سابقاً، إلا أنه وفي الوقت ذاته فهذا يعني أنه على تلك الدول أن تكون قد عرفت المسارات التنموية التي تريدها كي تتكامل مع مبادرة الحزام والطريق. وبذلك يمكن القول: إنه وفي سورية تحديداً، لم تكن هناك شروط محيطية مناسبة لذلك المشروع. فإذا أردنا استخدام نظرية «التناقضات» للزعيم الصيني «ماوتسي تونغ»، فيمكن ذكر تناقضات الواقع السوري على الصعيد الداخلي بالتالي:

تناقض أساسي وجوهري قائم على اختلاف مصالح الشعب والحكومة، وهو

تناقض قائم على المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. تناقض قائم على وجود قلة قليلة تتحكم بالثروة وتمتلك كل شيء، مقابل فئة لا تملك أي شيء، لا بل فئة جائعة.

تناقض بين سوريي الداخل وسوريي الخارج أدى إلى تفكك اجتماعي خطير. أما على صعيد التناقضات الخارجية في سورية، فإنها لم تكن دولة مستقلة في قراراتها وتحديدًا بعد عام 2011. فعلى الرغم من ضرورة وجود نوع من الموازنة في العلاقات والتحالفات والشراكات بين الدول مثلاً، وتحديدًا عند رغبتها بتنفيذ هكذا مشاريع استراتيجية، إلا أن الأمر يتطلب أيضاً قدراً أكبر من السيادة. بناء على ما سبق يمكن القول: إنه في ظل الظروف السابقة، أي حتى قبل سقوط السلطة السورية، كان من الصعب أن يُنفذ مشروع الحزام والطريق في سورية في ظل التجاذبات الداخلية والخارجية التي كانت قائمة.

الآفاق

أما اليوم وبعد السقوط، وفي ظل المخاطر والتحديات القائمة، هل سيكون للمبادرة واقع أفضل؟

في ظل الأوضاع الراهنة من الصعب الحصول على إجابة دقيقة لهذا السؤال،

لعدة أسباب، أولها: أن الرؤية ضبابية ولم تزل غير معروفة، ومن غير المعروف حتى اللحظة كيف ستكون توازنات القوى في المرحلة القادمة في سورية. ولكن ومع ذلك فإن للصين فرصتها من خلال براغماتيتها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الدخول، نتيجة حاجة سورية لها في مرحلة إعادة الإعمار، وهو ما يعني أن فرصة الصين في الدخول كبيرة، وتحديدًا بسبب الحاجة إلى وجودها على صعيد الجانب التكنولوجي في الإعمار. إلا أنه وعلى المستوى الاستراتيجي، وعلى صعيد وجود ممرات استراتيجية تحت إطار الحزام والطريق، قد يكون الأمر أكثر تعقيداً لأنه يتطلب تنسيقاً دولياً رفيع المستوى، بما يفرض وبالدرجة الأولى إلى رفع العقوبات جميعها، التي فرضتها الدول الغربية على سورية، وبعدها تأتي مسألة من سيعيد البناء وكيف، وهو ما يرتبط بالدرجة الأولى بوجود استقرار سياسي وأمني.

أخيراً، تقول الحكمة الصينية: «الذهب في الأرض لا يأتي بسهولة؛ لكن العمل الجاد هو الذي يثمر». وتقول أيضاً: «الفشل ليس النهاية، بل هو بداية فرصة جديدة للتعلم والنمو». وهو بالفعل ما يجب أن يتم العمل عليه وتكريسه في دول الجنوب النامي، والتي منها سورية.

رجعت أسطوانة «الحماية الدولية»؟!!

يدعو بعض الناشطين في المجال الإنساني، وبعض السياسيين السوريين لاستجلاب ما يسمونه «حماية دولية» لإيقاف الانتهاكات التي تجري في مناطق متعددة في سورية.



المجرب، كما يقول المثل الشعبي: عقلهم مخرب... ألم ينادي كثيرون عام 2011 وبعده بـ«الحماية الدولية» و«حماية المدنيين»؟ ماذا كانت النتيجة؟ مزيداً من التدخل الخارجي استناداً لهذه الدعوات، وبالتالي مزيداً من الاقتتال والدماء والخراب. الدعوة نحو «حماية دولية» اليوم، وحتى إن افترضنا حسن النية، هي دعوة لتحويل المسألة السورية مجدداً، وعلى مستوى أعلى من السابق.

المطلوب اليوم، هو الضغط الداخلي من خلال السوريين أنفسهم، عبر تنظيمهم لأنفسهم، وعبر رغبتهم العارمة في طي صفحة الموت والدمار والانتقال لصفحة التعاون والإعمار... ينبغي العمل على الأرض بين السوريين لدفعهم نحو بلورة اجتماعهم

لا شك أن من حق السوريين جميعهم أن يتخوفوا من الانتهاكات التي تجري، والتي يسميها البعض «حالات فردية». ولا شك أن هناك حاجة لضبط عمليات العدالة كلها ضمن الإطار القانوني، وأمام القضاء، وبما يحافظ على السلم الأهلي وعلى كرامات الناس، بحيث تكون وظيفة العدالة هي تنظيف الجراح وإغلاقها، لإعادة بناء مجتمع متعاون ومتماسك، وليس لفتح جراحات جديدة وآلام جديدة تهدد أمن البلاد ووحدتها، وتفتح الباب أمام أعداء البلاد لمتابعة العمل على تقسيمها وإذلال أهلها. ولكن الأكيد، أن السبيل نحو حماية الناس وحفظ السلم الأهلي، لن يكون بأي حال من الأحوال عبر ما يسمى «الحماية الدولية»؛ وأولئك الذين يجربون

الطريقة الأساسية لمنع الفساد ومنع الاستكبار، هي التواضع أمام الناس وأمام مطالبها، وتوسيع المشاركة في اتخاذ القرارات، وفي إدارة البلاد، بالتوازي مع التجهيز للاستحقاقات السياسية المختلفة المنتصبة أمام البلاد والعباد...

بلدهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم. كذلك فإن على السلطات القائمة أن تكون جاهزة ومرنة للتعامل مع مطالب الناس وتخوفاتها وشكاواها، وألا يغرها موقع السلطة، وأن تتذكر دائماً أن السلطة «مظنة فساد» وأن

السياسي، نحو ضم قواهم السلمية بعضها إلى بعض، عبر لجان السلم الأهلي، وعبر العمل في كل بناية وحارة وشارع ومعمل ومؤسسة وحزب، لكي يتمكنوا من المحافظة على السلم الأهلي، ولكي يتمكنوا من المساهمة بشكل فاعل في بناء

المخاطر الأمنية المتزايدة والحل السياسي



يقول الخبر من وكالة سانا بتاريخ 11 كانون الثاني 2025 نقلاً عن مصدر بجهاز الاستخبارات العامة: جهاز الاستخبارات العامة بالتعاون مع إدارة الأمن العام في ريف دمشق، ينجح بإحباط محاولة لتنظيم داعش القيام بتفجير داخل مقام السيدة زينب في محيط العاصمة دمشق.

بين حكومة تسيير الأعمال وقوات سورية الديمقراطية «قسد» في شمال وشرق البلاد، وكذلك استمرار وجود القوات الأجنبية على الأرض السورية، والأخطر هو الوجود العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي، مع زيادة توغلها داخل الأراضي السورية.

ومن جملة التحديات الإضافية يمكن تسجيل نقص الموارد، ما يضعف القدرة على تعزيز الأمن بشكل فعال، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الأمنية بسبب سنوات الحرب، والأخطر هي الهشاشة الاجتماعية التي تساهم بانتشار الفقر والبطالة، مما يدفع البعض إلى الانخراط في الأنشطة غير القانونية، مثل الاغتيالات والتفجيرات، وعمليات الخطف والابتزاز، وغيرها من الأنشطة الخارجة عن القانون.

وبكل اختصار يمكن القول إن الوضع يتطلب مزيجاً من الحلول، الأمنية والسياسية والاقتصادية، لتوفير الظروف المناسبة لعودة الأمن والاستقرار بشكل مستدام في البلاد.

ومن أولى الأولويات بهذا الشأن هي حل النزاعات المحلية وتجفيف منابع الصراعات،

الخبر الرسمي ذو الطابع الأمني أعلاه، بالترافق مع الكثير من الأخبار الأخرى المؤكدة، بشكل رسمي أو غير رسمي، عن بعض الحوادث ذات الطابع الأمني المنتشرة في الكثير من المناطق والقرى والبلدات، وكان آخرها عملية قتل مختار بلدة دمر السابق، تشير إلى أن العامل والطرف الأمني لم يستقر بعد في البلاد.

فالوضع الأمني في سورية، خصوصاً في ظل حكومة تسيير الأعمال الحالية، يرتبط بعدة عوامل، منها بشكل خاص الظروف السياسية، والتحديات الأمنية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية.

فتسجيل العديد من الحوادث ذات الطابع الأمني يشير إلى استمرار التحديات التي تواجه حكومة تسيير الأعمال في فرض سيطرتها الكاملة على الأرض وضمان الاستقرار.

فرغم السيطرة على معظم الأراضي، إلا أن استكمال هذه العملية لم تتم بعد، خاصة مع وجود الكثير من الجيوب التي تنشط خلالها الجماعات المسلحة الإرهابية مثل «داعش»، التي تنفذ هجمات متفرقة هنا وهناك، بالإضافة إلى التوترات المستمرة

عبر الحوار السوري السوري، الذي يضمن للسوريين حق تقرير مصيرهم، ولسورية السيادة على كامل أرضها ومقدراتها.

وذلك من خلال استكمال الخطوات العملية بإنجاز عملية الانتقال السياسي وفقاً لخارطة الطريق التي يؤمنها القرار 2254

شعب يجتري المعجزات



«سيعرف الناس أن البطل الذي يتفاخر الجميع به هو إنسان عادي، لماذا تريدون أن توهموا الناس أن البطل شيء من طينة غير طينتهم؟ دعوهم يظهر كما هو، إنساناً عادياً، أعرف ماذا سنستفيد؟ يكتشف الناس جميعاً أنهم يستطيعون أن يكونوا أبطالاً...» ممدوح عدوان

إيمان الخياط

هناك، وبعد المعاينة، سألني الطبيب أين يد الطفلة؟ هل بإمكانك إحضارها؟ اتصلت بأخي مباشرة وأخبرته بالضبط عن المكان الذي أخرجت منه طفلي، ذهب أخي مع بعض الأشخاص وفعلاً وجد يدها وأحضرها بسرعة إلى المشفى. أجرى الطبيب عملية جراحية استغرقت منه 5 ساعات، تكلت بالنجاح وإعادة الطرف. أما الطبيب، وهو متطوع من العراق، فقد أكد بعد يومين: «بعد مضي 84 ساعة تشير التقارير حتى اللحظة إلى التحسن، بانتظار زوال الالتهابات». يوثق فيديو مصور قصة أخرى، أطباء يقومون بعملية على ضوء موبايل! أما صورة الدكتور حسام أبو صافية والتي تناقلتها وسائل التواصل، عائداً إلى مرضاه، فقد أصبحت أيقونة.

لم تعد أفعال واستهدافات جيش الاحتلال «الأكثر أخلاقية في العالم» وقائع بحاجة إلى تحقيق. تزدحم مشاهد الفيديو والصور بعمليات التدمير وحفلات القتل والاعتقال... إلخ. استهدف الاحتلال القطاع الصحي، كغيره، بشكل متعمد، وأودى بحياة كثيرين واعتقال آخرين. لم تسترح الكوادر الطبية العاملة هناك

تجاوز الفلسطيني في غزة كل تعريفات البطولة وأشكالها. «حنظلة» الأيقونة، والذي كان نتاج علاقة وثيقة بين ناجي العلي والمخيم، أراد له أن يكون شاهداً تتذكر من خلاله الأجيال المتعاقبة أن المخيم، أينما كان، هو حالة مؤقتة ويتذكر كل فلسطيني أن ثمة بلاد اسمها فلسطين، له فيها بيت وزيوتنة، بيت يستحق العيش فيه مثل كل البشر. يخرج حنظلة من لوحة قضى فيها سنين، يتحرر ويتحرك ويبادر ويشارك في الحدث. نعرفه رغم أنه ما زال يدير لنا ظهره، نعرفه ونذكره فعلاً ما أدرك، تختلس بعض الكاميرات له صوراً في أماكن متعددة من غزة، مرة يرتدي سترة صفي ومرة يرتدي مژراً أبيض. يروي أهل غزة بعضاً من قصصهم ويوثقونها، قصص تشبه الأساطير، تجتري في بعضها المعجزات، بكل معنى الكلمة، يصنعها بشر مثلاً في ظروف لا يمكن أن يتحملها عقل. يحكي غزي من دير البلح ما حدث بعد قصف منزله: «حملت طفلي من تحت الركام وأسرعته بها إلى المشفى وكانت قد فقدت يدها اليسرى.

المساعدات الطبية والغذائية. يستبسل الناس دفاعاً عن حياتهم، يتحولون إلى أبطال، أبطال حقيقيين لأنهم من طينة الإنسان.

وتتنقل من مشفى إلى آخر. لا يكفي ما يتقاضاه العاملون فيها حاجة عوائلهم، وتعجز المؤسسات الدولية أمام وحشية الاحتلال وتحكمه بالمعابر ومنع دخول

على مدى أشهر من الحرب، ولا تزال، على قلة إمكاناتها ورغم أنها منهكة نتيجة ضغط العمل، تحاول تقديم الخدمات الصحية للجرحى والمصابين،

سورية على الطريق الجديدة...



اعطوهن فرصة!

عمل موحدة تعمل على مدار الساعة... عندها فقط سبائيل الشعب في سبيل خلاصه، ولن نكتفي في انتظار الأرنب ليخرج من قبعة الساحر! علينا فعلاً أن «نعطيهم فرصة»، وعلينا في الوقت نفسه أن نأخذ كسوريين فرصتنا أيضاً! هذه هي المرة الأولى منذ قرابة 60 عاماً التي يحس فيها السوريون أن صوتهم له وزن وله تأثير، وأن قدرتهم على تنظيم أنفسهم والمطالبة بحقوقهم هي قدرة حقيقية وفاعلة، ولذا ينبغي أن يأخذ المجتمع أيضاً فرصته في التعبير عن إرادته وعن رغبته في بناء بلده، وعن قدرته على القيام بذلك... نعم علينا إعطاء فرصة لكل السوريين، فرصة للتعاون والعمل الجماعي الذي يتضمن بالضرورة انتقاد الأخطاء وتصحيحها بسرعة، لتوجيه دفة السفينة نحو بر الأمان...

ما أقلق شريحة عريضة من السوريين، فهؤلاء وان كانوا يدركون أن لا حلول سحرية يمكن تطبيقها، لكنهم يخشون أن تتحول «الفرصة» إلى باب للتسويق، وتحديد أن مئات بل آلاف الفرص أعطاهم السوريون ولم يعودوا يستطيعون الاحتمال أكثر، لكن وإذا ما أردنا نقاش واقعنا اليوم بترو، وبعيداً عن تراشق المسؤوليات والتهامات، يبدو وضوحاً أنه لا يمكن الوصول إلى حلول جذرية بشكل أحادي، ففتح حوار ونقاش وطني عميق يمكن أن يضع البلاد على السكة الصحيحة، فأصحاب المصلحة في دفع الأمور نحو الأفضل ينبغي إشراكهم، لأن المرحلة الانتقالية هي ملكاً للسوريين جميعاً، وهم المعنيون بإيجاد الحلول، وإذا ما حصل ذلك سنسعى لاغتنام الفرصة حقاً، ولن نضيع منا، وسنحوّل البلاد إلى ورشة

مع فجر يوم الأحد 8 كانون الأول أدرك السوريون انتهاء صفحة من تاريخهم، وبغض النظر عن اصطفاياتهم السابقة، اتفقت غالبيتهم الكاسحة أنهم عاشوا سنوات طويلة في مستنقع نتن، وأنهم بلا شك يستحقون مستقبلاً أفضل، وأعدوا لذلك قائمة طويلة من الأمنيات والأمال تبدأ من الضوء والدفء، ولا تنتهي بنظام سياسي جديد يلبي طموحاتهم. وكان من الطبيعي أن تحمل تلال المطالب كلها إلى السلطة المؤقتة الجديدة، التي احتوت في صفوفها بلا شك سوريين يطمحون لبناء واقع جديد أفضل من السابق، لكننا وجدنا أنفسنا أمام درجة تعقيد هائلة خلفتها سياسات النظام السوري؛ فالمشكلات كثيرة، ولا يمكن حلها بضغط زر، وهذا تحديداً ما دفع فئة من الناس لرفع شعار «اعطوهن فرصة»، وهو بالذات

مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 2011 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية، ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة، استناداً إلى منصة علمية رصينة، وفي ذلك الوقت انكبت كوادرات الحزب الشابة على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل، وجرت البلاد من أهله، وظل الباقون فيها جالسين ينخرم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً، ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأقلام الشابة بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة، جثمت فوق صدورنا لسنوات... سعياً وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تات بعد...

لا تنتظروا رفع العقوبات!



في العراق... ولذلك علينا أن نجيب عن السؤال: كيف السبيل إلى الخلاص؟ هل يكفي أن نطالب برفع العقوبات؟ أو ينبغي مثلاً تنفيذ الشروط التي لا تنتهي أملاً في أن «يلين قلب» الغرب على السوريين؟! الجواب على ذلك بسيط، ولكنه يحتاج إلى شجاعة حقيقية، فبدلاً من إعادة استنساخ خيار السلطة السابقة، التي وقعت ضحية سياسة «العصا والجزرة»، ينبغي بناء شبكة من العلاقات الخارجية، مع تلك الدول التي لم تفرض هذه العقوبات أصلاً؛ فإن كانت الولايات المتحدة امتلكت في عقود ماضية «المفتاح الوحيد للخرقة»، فهي اليوم واحدة من قوى كثيرة على الساحة، ويستطيع السوريون أصحاب النفوس الكريمة أن يحطموا قيود العقوبات، ويغلقوا الباب بوجه من يبتزهم في لقمة عيشهم، وأن يعتمدوا على قدراتهم الذاتية، وأن يعيدوا إنتاجهم وزراعتهم، ويتجهوا بقلوب مفتوحة إلى دول الشرق التي تنتج اليوم الجزء الأكبر من البضائع، وتحول بسرعة إلى سوق ضخم للاستهلاك، لنعود بذلك إلى الفضاء الذي ننتمي له حقاً.

قد لا يعرف كثير من السوريين أن العقوبات لم تخترع من أجل بشار الأسد، بل كانت تاريخياً أداة أساسية بيد الدول الغربية بغية التحكم بسلوك الأنظمة السياسية في العالم، وكان أولئك الذين يفرضون العقوبات يعلمون مدى تأثيرها على شعوب العالم؛ ففي سورية مثلاً، ومنذ أن بدأت سياسة العقوبات، كنا في قاسيون نقول: إن المستهدف الحقيقي من هذه العقوبات هم السوريون أنفسهم وسورية كبلد، وطلابنا في حزب الإرادة الشعبية برفعها، وتحديد بعد أن تبين بالدليل القاطع استفادة السلطة الفاسدة منها، وكيف كانت تعتاش عليها عبر رفع أسعار البضائع كلها من جهة، وسرقة المساعدات من جهة ثانية، وكانت تراكم ثروتها من جيوب السوريين الفقراء. التاريخ القريب قدّم لنا مثلاً واضحاً؛ حين احتلت الولايات المتحدة العراق، وأعدمت رئيسها صدام حسين، لم ترفع العقوبات بشكل نهائي عن الشعب العراقي، وما تزال بعض العقوبات القاسية مطبقة على الشعب العراقي حتى يومنا هذا، وخاصة في مجال النفط الذي يعد الثروة الأهم



«سياحة ثورية»

التي يعيشونها... السوري حتى يومنا هذا يعيش نضالاً يومياً شاقاً وقاتلاً من أجل لقمة الخبز وحبّة الدواء ومن أجل التعليم والصحة والكهرباء والغاز والمأزوت والتدفئة... من يريد أن يمثل هؤلاء عليه أن يفرح بما جرى، ولكن عليه أيضاً أن يجهز أكتافه للحمل الثقيل... أمامنا مشاكل كبرى تحتاج لحلول، والحلول لن تكون سهلة ولا فورية ولا استعراضية... العودة والاستقرار في البلاد ليست أمراً سهلاً، فالظروف صعبة، وصعبة جداً، ولكن البلد الآن بأشد الحاجة للكفاءات ولأبنائها الذين تمكنوا من تأمين أمورهم في الخارج، وهي ليست بحاجة لصورهم مع السيف الأموي، ولجولاتهم السياحية، ولكنها بحاجة لجهودهم وكفاءتهم كي يضعوها مع كفاءات أبناء البلد المتعبين ولكن الصابرين والمستعدين للعمل الجاد ولتحمل الشقاء والظروف الصعبة للنهوض من جديد...

على بنائها والعيش بين أهلها، وإنما يقومون بما يرونه «واجباً ثورياً» عبر إثبات حضورهم، رغم أنهم بمعظمهم غير معرضين لمخاطر أمنية من أي نوع... أما حياتهم الطبيعية فباتت مستقرة تماماً في بلدان أخرى، وكذلك أعمالهم وعائلاتهم. مرة أخرى، لا يمكن لوم الناس الذين اضطروا للخروج من البلاد، ومن الجيد أنهم استطاعوا تأمين استقرار في بلدان أخرى، ولكن من الضروري جداً، إن أرادوا أن يعملوا بالشأن العام في سورية، وأن يقدموا أنفسهم كثوريين حقيقيين، أن يشعروا بماسي الناس وهمومها الهائلة، كل الشعب السوري فرح برحيل الطاغية، ولكن الجزء الأكبر منه غابت الابتسامة عن وجهه بعد أيام قليلة، يمكن لمن يسير في شوارع دمشق وحلب وكل المحافظات السورية أن يرى التعب وسوء التغذية على وجوه الناس، وأن يرى حجم الهموم والمتاعب اليومية

ليس من حق أحد أن يحرم السوريين الذين اضطروا للخروج من بلادهم من العودة إليها، ومن التعبير عن سعادتهم بالعودة... هذا أمر مفروغ منه. لكن هناك جانباً آخر سلبياً لهذه «الأفراح»؛ نقصد على وجه الخصوص ما يمكن تسميته بـ«السياحة الثورية» التي يقوم بها عدد من الناشطين والإعلاميين والسياسيين، الذين يقومون بجولات سياحية واسعة ومكثفة وسريعة، من الصورة الضرورية أمام السيف الأموي إلى فنجان القهوة والعراضة في مقهى الروضة ومروراً بالحميدية وغيرها من معالم دمشق الأساسية ومن معالم محافظات أخرى في سورية، وطبعاً في كل محطة من المحطات لا بد من صورة على فيسبوك. المحزن في المسألة، أن قسماً مهماً من هؤلاء «السياح» هم فعلاً سياح، ويتعاملون مع البلاد تعامل السائح، فمعظمهم لا يفكر بالعودة للاستقرار في البلاد والعمل



لا تنتظروا رفع العقوبات!

أولئك الذين ينتظرون «المرسوم»

تنتظر توجيهاً «من فوق»، في حين أن التاريخ لا ينتظر أبداً. الواقع اليوم تغير فعلاً، وبدلاً من أن تنتظر الأحزاب هبات ومكررات من أحد ينبغي عليها انتزاع حقاها بالوجود، هذا الحق الذي لا تصونه إلا صلة حية وحقيقية مع الشارع السوري، وكسب المناصرين منه، فإن كانت بعض القوى السياسية تنتظر «مرسوماً» يسمح لها بالحياة فعلياً أن تعلم أن هذا اليوم لن يأتي أبداً، وأن هذا «المرسوم» إن صدر فلن يغير في الواقع شيئاً. في الحقيقة، يبحث الشارع عن قوى سياسية تمثل تطلعاته، قوى لا تشبه تلك التي عرفها سابقاً، وليس سرّاً القول: إن التكتلات السياسية كلها تقف اليوم أمام امتحان الشعب، فإما أن تنال الثقة، أو تسقط وتدفن لتتبدل أوراق جديدة فوق ترابها.

كان العمل السياسي داخل وخارج سورية في وقت مضى، أشبه بالنحت في الصخر، فلا شك أن أحزاباً وشرائع عريضة من مناصريها كانوا أسرى قوالب محددة للعمل، سواء داخل هياكل المعارضة، أو داخل الأحزاب الأخرى المنضوية في «الجبهة الوطنية التقدمية» سابقاً، أو في أي تجمعات أخرى. والحقيقة، أن سقوط السلطة السياسية في سورية، غير المعادلة السابقة، والحق يقال: إن هذا الحدث التاريخي، جدد الفرصة لكل القوى السياسية السابقة لكي تنخرط في الحياة السياسية من جديد، وخصوصاً أن المجتمع عاد مجدداً لحالة الغليان الثوري، لكن المشكلة الكبرى هي أن قوى عديدة اعتادت العمل من وراء المكاتب، وتكلمت مفاصلها واعتادت العمل ضمن حالة انتظارية، تنتظر خلالها المتغيرات والدول، وأحياناً



برنامج اليوم التالي

أقامت منظمة جرمانا لحزب الإرادة الشعبية مساء يوم السبت 2024/1/11، حواراً مع مهند دليقان، أمين مجلس حزب الإرادة، ووائل عبيد، عضو دائرة الحزب في منظمة جرمانا. جرى الحوار في الملحق الاجتماعي في المدينة، وتناول الخط السياسي للحزب، وملامح عامة من رؤيته في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية، وطبيعة المرحلة اليوم، والمهام المطلوبة في هذه المرحلة. بدأ دليقان حديثه بالتأكيد على انتهاء الطور الأول من عمل الحركة الشعبية السورية بسقوط السلطة، وبداية المرحلة الثانية، التي لا يزال فيها النظام قائماً بمحدداته الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، وينبغي العمل لتغييره جذرياً. وأوضح أهمية عقد مؤتمر حوار وطني جامع للسوريين كلهم بمختلف انتماءاتهم، مع ضرورة إعادة بناء الجيش على أسس وطنية، صوناً لوحدة البلاد وحفاظاً على السلم الأهلي. كما أبرز ضرورة استغلال خصوصية الظروف الحالية، التي تشهد عودة الشعب للانخراط النشط في الحياة السياسية،

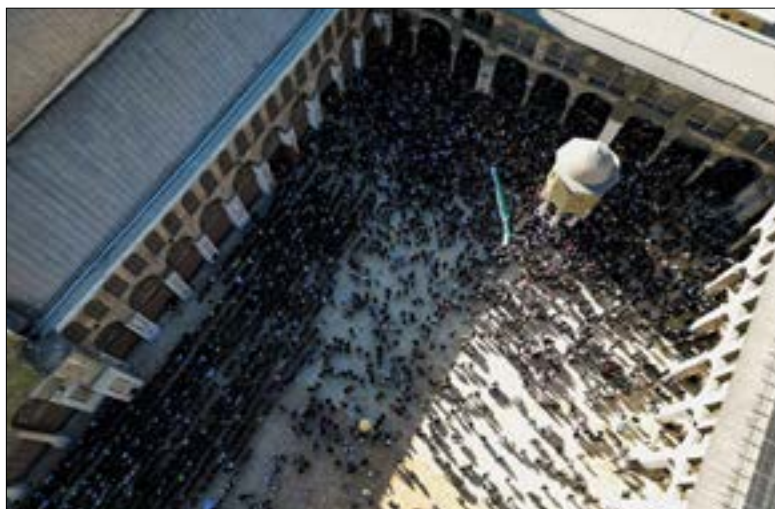
مبياً أهمية تنظيم تلك الجهود في أطر موحدة، تجنباً للانزلاق في صراعات شكلية لا تمس الجوهر الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي والوطني للنظام، ولصياغة موقف وطني عام موحد من أي تدخل خارجي يهدد البلاد. شهد الحوار حضوراً كثيفاً لشخصيات سياسية وفكرية ومجتمعية من أحزاب مختلفة، والذين قدموا مداخلاتهم وتعليقاتهم وأسئلتهم حول القضايا المطروحة، والتي ركزت على دور القوى السياسية والمجتمعية في صياغة موقف وطني، وكيفية تحقيق الأهداف المعلنة، مع تأكيد دليقان على ضرورة إعادة إحياء العلاقة بين الشارع والقوى السياسية المعبرة عنه في الإطار الوطني، لإعادة البلاد إلى السكة الصحيحة... وأشار إلى أن واحداً من أهم المعايير في الحكم على صلاحية حزب من الأحزاب وقابليته للحياة، هو نسبة العنصر الشبابي ضمن صفوفه؛ فكلما زادت نسبة الشباب ضمن حزب من الأحزاب، فإن ذلك مؤشر على أنه حزب قابل للحياة.



«البروطة» والعزائم ليست الحل!

أعلنت السلطات المؤقتة في سورية عن وفاة 5 أشخاص نتيجة «تدافع» أمام الجامع الأموي بسبب «عزيمة أكل» قام بها أحد صانعي المحتوى... من هو المسؤول الحقيقي عما جرى؟ وربما أهم من ذلك: ما الذي يعنيه؟ محاولة توجيه الأنظار والانتقادات فقط لغياب التنظيم، ينطوي على قدر كبير من القفز فوق الوقائع القاسية التي يعيشها السوريون؛ فلولا «الجوع» لم يكن مئات من الأشخاص ليقفوا منتظرين وجبة طعام واحدة... واستمرار الوضع الاقتصادي الحالي سيكون نذيراً بالمزيد من هذه الحالات المأساوية. ضمن المسؤوليات، لا شك أن حالة «البروطة» والاستعراض التي يسعى البعض لها، هي حالة مضرّة وغير مسؤولة، يضاف إلى ذلك أن من مسؤولية محافظة دمشق أن تنظم هذا النوع من الأنشطة بحيث تضمن سلامة الناس وعدم

تعرضهم للأذى... وبصراحة، عدم تعرضهم للإذلال أيضاً. المسؤول الأكبر عن الحادثة، مع عدم إسقاط المسؤوليات الأخرى، هو «الجوع»، وهو السياسات التي اتبعتها السلطة السابقة في تجويع الناس ونهبها عبر ما يسمى الليبرالية الاقتصادية، والتي لم يتم التراجع عنها حتى الآن، بل وللأسف تظهر إشارات من حكومة تسيير الأعمال أنها تريد استكمالها عبر استكمال رفع الدعم واستكمال إنهاء قطاع الدولة. إن حجم الكارثة الاقتصادية التي يعيشها الشعب السوري، لا يمكن علاجه بحلول وهمية و«عزائم»، ولا يمكن للشعب السوري أن يعيش بقية عمره على المساعدات الإغاثية، بل يحتاج عملاً سياسياً منظمًا من أجل بناء نظام اقتصادي يمثل مصالح شريحة الفقيرين الأوسع، ومن أجل استنشاق عبق الحرية، أيضاً عبر الأمان المعيشي والرفاه والتطور الاقتصادي.



عرّف ما يلي: الحزب

ترتبط كلمة حزب عندما يسمها السوريون بحزب البعث، حتى أن سؤال «أنت حزبي؟» في سورية لا يفهم إلا أنه يرتبط بحزب البعث، لذلك أعد فريق قاسيون حقائق سريعة في هذا السياق:

● ما معنى كلمة حزب؟

نجد في المعاجم أجوبة سهلة، مثل: «كل قوم تشاكلت أهواؤهم وأعمالهم» أو «جماعات من الناس منظمّة تشابهت اتجاهاتها الفكرية والسياسية»، أي وكما يفهم هو شكل من أشكال التوافق الجماعي بين مجموعة من الناس على هدف أو مجموعة أهداف، وهو في الواقع أرقى أشكال العمل المجتمعي، فحين يصل الناس إلى توافق على أهداف مشتركة، ويعملون بشكل منظم لتحقيقها فهم يقدمون بذلك نموذجاً عن درجة تطور عالية في المجتمع.

● هل حزب البعث حزب؟!

قد لا يعلم البعض أن حزب البعث كان واحداً من أحزاب وطنية عديدة في سورية، وأنه في نشأته حمل هموم شرائح واسعة من الناس، وعبر عن مصالحها، لكن فساد السلطة تغلغل بين صفوفه تدريجياً وتحول في كثير من الأحيان لاداء دور «فرع أمن» والأخطر من ذلك، أن البعث ضم مئات الآف السوريين بين صفوفه بشكل شبه إجباري، حتى أن غالبية أعضائه لم يترك لهم الخيار للانضمام أو حتى ترك الحزب، ما حوّلته لجهاز مترهل، وأصبح فعلياً يناقض تعريف الحزب! فأعضاؤه لم يكن يجمعهم سوى طلب انتساب أجبروا على ملته في مكتب بانس في المدارس الثانوية ومؤسسات الدولة!

● كيف أفرق بين الأحزاب؟

الجواب عن هذا السؤال بسيط، ويتألف من خطوتين!
أولاً: علينا قراءة برامجها السياسية، يجب على كل حزب أن يقدم للناس خطة عمل مفصلة حول نظراته لكيفية توزيع الثروة، والسبيل لحل المشكلات، ويجب على الأحزاب أن تعرض هذه البرامج بشكل مفهوم لعموم الناس، وأن تتحمل مسؤولية ما كتب فيها.
ثانياً: راقب سلوكها ومواقفها في مختلف القضايا، وحين تتأكد أن سلوكها منطبق على برامجها، أي أن أقوالها وأفعالها متطابقة، وهي مقنعة بالنسبة لك، حينها عليك ألا تتردد في الانضمام، وضع كتفك إلى جانب أكتاف إخوتك وزملائك ورفاقك لرفع الحمل الثقيل والسير بالبلد نحو الأمان والتطور والرفاهية..



مشكلة الكهرباء مستمرة إلى أجل غير مسمى!



آخر ما عانينا منه نتيجة مخلفات السلطة الساقطة وكوارثها هو وصول الطاقة الكهربائية المنتجة فعلياً من محطات التوليد إلى ما يقارب 2000-2200 ميغا واط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الطاقة الإنتاجية المتاحة للمحطات العاملة تصل إلى نحو 5500 ميغا واط في حال توفر الكميات التشغيلية الكافية من المشتقات النفطية، وذلك بحسب حديث وزير الكهرباء السابق في حكومة السلطة الساقطة بداية عام 2024، وهو أيضاً ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة في تقاريرها عن سورية بأن مستويات الإنتاج بنهاية العام 2022 كانت بحدود 2300 ميغا واط.

وبحسب الوكالة الدولية للطاقة فإن إنتاج سورية للكهرباء يتوزع بين مصادر الطاقة على 57,4% نفط خام، و38,6% غاز طبيعي، و3,4% طاقة كهرومائية، و0,5% طاقة شمسية.

اليوم وبعد هروب السلطة السابقة لا بد من البدء بمعالجة وحلحلة كل موبقاتها، بما فيها قطاع الطاقة عموماً والكهرباء خصوصاً، لما لهذا القطاع أهمية استراتيجية تؤثر بمختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وبالتالي لا بد من الوقوف الفعلي والعملي على تقييم الوضع الحالي بشكل موضوعي من أجل الوصول إلى حلول ناجعة تساهم فعلياً بمعالجة هذه المشاكل ليلمس السوريين تحسناً ملحوظاً.

سيساهم في زيادة حصة المواطن من الكهرباء 50% تقريباً.

بناء على حديث المدير العام للمؤسسة فإن الإنتاج الفعلي في سورية حالياً من الطاقة الكهربائية لا يتجاوز 1600 ميغا واط، وإن السفن القطرية والتركية ستساهم بزيادة الإنتاج ليصبح نحو 2,400 ميغا واط، وبالتالي فإن مستويات الإنتاج المرتقبة هي نفسها المستويات التي كانت أيام السلطة الهاربة، وأي حديث عن زيادة في حصة المواطن بنسبة 50% هو غير مرتكز على أسس واقعية وفعلية، فالمواطن لن يلمس أي تحسن في الكهرباء، وإن أحسن الأحوال سيكون التحسن بنسبة 9% فقط لا غير عما كان الوضع عليه سابقاً!

مع العلم أن هذا التحسن المرتقب لم يتم تحديد أي آجال زمنية فعلية له، وبالتالي فإن واقع الكهرباء مستمر كما هو عليه من سوء إلى أجل غير واضح، وستستمر معاناة السوريين وعوزهم المستمر للكهرباء والطاقة.

والسؤال الذي يفرض نفسه أين ذهب فارق الإنتاج الكهربائي، من واقع 2200 ميغا سابقاً، إلى واقع 1600 ميغا حالياً بحسب حديث مدير المؤسسة الحالي؟ وأين أصبحت إمكانات التوليد من المحطات العاملة بحال توفر المشتقات النفطية التشغيلية لها، والتي يفترض أن تصل إلى 5500 ميغا؟

أما السؤال الأكثر خطراً من كل ما سبق فهو كيف سيتم حساب تكلفة الكهرباء على ضوء الإنتاج الذي سيعتمد على سفن التوليد التابعة لكل من تركيا وقطر، وعلى ضوء سياسات التحرير الاقتصادي والدولة المعممة؟!

معطيات حكومة تسيير الأعمال تثير التساؤلات!

تناقش حكومة تسيير الأعمال واقع الكهرباء الحالي من أجل معالجته بما يتناسب مع احتياجات السوريين للطاقة، ولكن بمعطيات وبيانات مختلفة عما كانت عليه، وربما باستراتيجيات مختلفة ليست بعيدة عن الخصخصة التي تتبناها حكومة تسيير الأعمال استكمالاً لسياسات السلطة الساقطة بهذا المجال، فوكالة سانا ذكرت أن البلاد ستستقبل سفينتين لتوليد الكهرباء من تركيا وقطر.

وبحسب تصريح مدير عام المؤسسة العام لنقل وتوزيع الكهرباء في الحكومة المؤقتة للوكالة نفسها بتاريخ 7 كانون الثاني الحالي إن «السفينتين ستولدان 800 ميغاوات، وهو ما يعادل نصف ما يتم توليده حالياً في سورية، الأمر الذي

13 مليون سوري يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد!



في كلمته أمام مجلس الأمن بتاريخ 8 كانون الثاني الحالي قال وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية توم فليتنر إن الأسابيع الأخيرة كانت أقل اضطراباً من تلك التي سبقت الاجتماع الأخير للمجلس بشأن سورية، لكن «حجم الأزمة الإنسانية لا يزال كبيراً». وشدد على ضرورة الحفاظ على الخدمات الأساسية وإعادة بنائها، والتي تضررت بسبب سنوات من الصراع، بما في ذلك في مجالات الصحة والوصول إلى المياه والكهرباء.

وقال إن هناك مخاطر بتهميش النساء والفتيات، وشدد على أن مستقبل سورية يعتمد عليهن، قائلاً: «يجب الاستماع لأصواتهن في هذه الفترة الحرجة». وعلى مستوى الأمن قال: «لكن الأمن، وخاصة في حلب ودير الزور واللاذقية وطرطوس، لا يزال يشكل تحدياً».

حديث وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أعلاه يسلط الضوء على الكثير من النقاط الهامة، لكن مع الأسف لا حلول لها في المدى المنظور على أيدي حكومة تسيير الأعمال الحالية!

كما أشار إلى أن نحو 13 مليون شخص في البلاد ما زالوا يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، في وقت اضطر فيه برنامج الأغذية العالمي إلى خفض المساعدات الغذائية بنسبة 80% في العامين الماضيين بسبب نقص التمويل.

كما سلط السيد فليتنر الضوء على أهمية حماية المدنيين مع استمرار نزوح ملايين السوريين داخل البلاد، بما في ذلك 620 ألف شخص نزحوا من منازلهم في الفترة التي سقط فيها النظام السابق. وأضاف أن شركاء الأمم المتحدة حددوا أكثر من مئة موقع ملوث بذخائر غير منفجرة منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، في حلب وإدلب وحماة واللاذقية.

النساء والفتيات، إلى مخاطر فرض الاستماع لصوت السلطة الحالية فقط لا غير، بالتوازي مع استمرار المخاطر الأمنية!

يبدو أن موجاتها لن تقف، بل تستمر بسبب سياسات الإفكار، وبسبب التهميش الذي تتجاوز مخاطره حدود الاستماع لأصوات

تسيير الأعمال الحالية بسياسات السوق المفتوح والمحرم، بالتوازي مع إنهاء الدعم الكلي! وعلى مستوى النزوح واللجوء

فأعداد من يواجهون انعدام الغذائي الحاد يبدو أنها ستزداد بدلاً من أن تنخفض، خاصة مع استمرار حكومة

عمال تجمع دمر السكني... «التمويل ذاتي بس ما في رواتب»!



اليوم، يمضي أكثر من شهر وعشرة أيام على آخر مرة يقبض فيها عمال «تجمع دمر التعاوني السكني» رواتبهم الزهيدة - مثلها في ذلك مثل جميع رواتب عمال القطاع العام والمشارك، والسبب هو: لا أحد يبالي بهم!

■ مراسل قاسيون

بعض العمال من التجمع، فإن عدد «المفيشين» من هؤلاء لا يتجاوز بأوسع تقدير 30 شخصاً، فماذا عن رواتب 200 عامل وعاملة وأسرههم؟ عند التحدث مع رئيس اللجنة النقابية، قال بأنه حاول أخذ موعد من مكتب المحافظ للذهاب هناك وشرح الموضوع، ولكن لم يتم إعطاؤه موعداً!

مع العلم، أنه في الفترة القصيرة جداً التي شغل فيها منصب محافظ دمشق بعد سقوط السلطة، تمكن نائب رئيس مجلس إدارة التجمع من صرف قرار تم إقراره سابقاً بمكافآت بالملايين لمجموعة صغيرة من التجمع، بينما تم ترك الموظفين بلا رواتب، ولا كتلة نقدية كافية في صندوق التجمع ليحصلوا منها على الرواتب.

التجمع... ماله وما عليه!

إن الحديث عن «التجمع» وماله وما عليه، ليس بالأمر الهين، وإصلاح التجمع أيضاً ليس أمراً يجب أن يمر مرور الكرام. لكن من الحق أن نقول، بأن التجمع - دون الفساد الذي استشرى فيه في السنين الماضية - يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى.

فمن جهة هناك الكثير من الخدمات الأساسية التي يعتمد فيها شاغلو مشروع دمر على التجمع «التدفئة كمثل رئيسي، خاصة مع عدم وجود مداخن في أبنية مشروع دمر، فتصميمه يعتمد أساساً على محطات التدفئة المركزية».

الأمر الآخر، أن التجمع بما يملكه من عقارات ومحال تجارية، يمكن أن تدار بشكل ذاتي دون النموذج الاستثماري الفاشل والفاقد الذي ساد، ستقدم خدمات إضافية مذهلة لشاغلي مشروع دمر، كالمواصلات على سبيل المثال لا الحصر، كخدمة عامة وضرورية.

وتجدر الإشارة إلى أن خزينة الدولة كانت وما زالت تفرض ضرائب ورسوم على العقارات والمحال التجارية وغيرها، مثال: الأكوام التي

للتعريف باختصار، «تجمع دمر التعاوني السكني» هو كيان مميز في سورية، لا يوجد غيره مما ينطبق عليه وصف جمعية تعاونية سكنية مشتركة «تتوزع ملكيتها بين الدولة والشاغليين»، موجود منذ سبعينيات القرن العشرين، وعن طريقه تم إتمام إنجاز أبنية وجزر مشروع دمر السكنية، وأسواقه التجارية، ومنشأته الخدمية.

التمويل ذاتي

رغم أن محافظ دمشق - بالإضافة إلى منصبه - هو من يرأس مجلس إدارة تجمع دمر التعاوني السكني، فعمال التجمع لا يقبضون رواتبهم، لا من محافظة دمشق ولا من البنك المركزي، بل من كتلة مالية مستقلة مملوكة للتجمع وممولة منه، تتكون بشكل رئيسي من عائدات الاستثمارات «أسواق ومحلات تجارية، ومقاسم، وكازية»، وبشكل جانبي من اشتراكات التدفئة التي يدفعها شاغلو مشروع دمر «التي ساءت في السنوات الأخيرة، وصولاً إلى عدم حصول الشاغليين عليها هذا العام بسبب وضع الكهرباء غير المستقر».

الذريعة غير الرسمية التي ساقها البعض لعدم قبض هؤلاء العمال رواتبهم - كما قال أحد المسؤولين عن ملف الجمعيات في وزارة الإسكان - أن هناك تضخماً في عدد العمال وفساداً في التجمع.

أما الذريعة التي يتداولها العاملون ورؤساء أقسامهم، أن جدول العمال والرواتب موجود في مكتب المحافظ منذ 22 الشهر الماضي «كانون الأول»، ولم يبت فيه أحد!

التجادبات حول فساد التجمع وتضخم عدد موظفيه لا تنتفع كثيراً العمال الفعليين الذين بالكاد تسندهم رواتبهم.

يعمل في التجمع 235 عاملاً، منهم موظفون إداريون وآخرون عمال محطات، وبحسب

وليس بشكل انتهازي وكيدي وفوضوي، يتمثل بحماية التجمع والعمال ممن يطمحون - لأغراض شخصية غير نزيهة - إلى حل التجمع والتكويش على ما تبقى من ممتلكاته، بدلاً من السماح لشاغلي التجمع وعماله من الحفاظ عليه بشكل فعلي باستمرارهم بعملهم، وبحسن إدارته في مرحلة جديدة تجلب النفع للشاغليين، والعمال معاً. ولعل المهمة المطلوبة من الشاغليين والمعينين الآخرين اليوم، بما فيهم المحافظ الجديد كرئيس لمجلس إدارة التجمع، لا أن يتجاوزوا حقبة الفساد الماضية التي سيطرت على التجمع، لكن أن يحموه مع عامله حالياً، كي يحموا عقاراتهم وخدماتهم واستثماراتهم من المنتفعين الذين كانوا يشاركون محظي التجمع نهبهم بحماية السلطة المساقطة، ويريدون الاستمرار بالنهب الآن، مع محاسبة من ثبت تورطه بالفساد من هؤلاء!

يتم دفع إيجار لها على أنها أكشاك، بينما هي مطاعم بثلاثة طوابق وأكثر، حماها الفساد وسمح لها بالوجود، ويحاول المنتفعون منها أن يهربوا من الاستحقاقات التي عليهم دفعها.

مطالب عاجلة ومشروعة

إن كان هناك تضخم فعلي في أعداد العاملين، فهو أمر يجب أن يتم التعامل معه كما ينبغي من خلال إيجاد أعمال وأشغال حقيقية لهؤلاء القلة من العاملين بدلاً من التفرط بهم وبالتجمع.

من هنا، ما يحتاجه عمال التجمع اليوم أمران: الأول عاجل، وهو موافقة من رئيس مجلس إدارتهم - المحافظ الحالي بالإضافة إلى منصبه - كي يتم الإفراج عن رواتبهم غير المعتمدة على البنك المركزي، ولها كتلة نقدية مخصصة باسمها أساساً.

أما الثاني، وهو ضروري أيضاً، ولكن بخطة

حكومة تسيير الأعمال تسعى إلى خصخصة التعليم!



لم تكتفِ حكومة تسيير الأعمال الحالية بالحديث عن خصخصة شركات القطاع العام تجاوزاً لصلاحياتها، بل تمهد لاستكمال مسيرة الخصخصة لتتطال قطاع التعليم أيضاً!

ففي تصريحات خاصة لـ CNBC عربية بتاريخ 9 كانون الثاني الحالي قال وزير التربية والتعليم في حكومة تسيير الأعمال، نذير القادري، إن الحكومة ستبقي على مجانية التعليم إلى حين ارتفاع المستوى المعيشي للمواطنين، ثم تعيد النظر في هذا الأمر.

فالوزير الذي عبر لـ CNBC عربية عن حرص الحكومة على أن يكون التعليم مجانياً، وأشار إلى أن عدد الطلاب المتسربين من المدارس يقارب الـ 40% من الإجمالي، ذكر بالمقابل أن الفترة الحالية ليست الأنسب لتنشيط القطاع الخاص في قطاع التعليم.

على ذلك فالنية لدى حكومة تسيير الأعمال هي خصخصة قطاع التعليم عند أول فرصة سانحة لذلك «لكن ليس الآن»، بكل وضوح وبدون موارد، بالرغم من اعترافه بجزء من مشاكل هذا القطاع التي أدت إلى تسرب 40% من الطلاب منه، وهو

كل ذلك بالخصخصة المعلنة التي ستطال قطاع التعليم أيضاً، والنتيجة المتوقعة بعد كل ذلك ستتجاوز زيادة نسب التسرب المدرسي إلى ما هو أسوأ وأكثر كارثة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وبالضد من مصلحة العباد والبلاد!

فالغالبية من السوريين حالياً تحت خط الفقر، بل يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وفي ظل استمرار سياسات الإفقار التي تتبناها حكومة تسيير الأعمال فإن أعداد الفقيرين سترتفع وستتفاقم أوضاع الفقيرين أكثر وأكثر، بل وسيتم تتويج

المستوى المعيشي للمواطنين ارتباطاً بهذا الشأن بعد كل ذلك، هل هو استكمال إنهاء الدعم وتحرير الأسواق، أم الزيادة الموعودة على الأجر التي ستكون عاجزة أمام توحش السوق على تلبية الضرورات المعيشية للأسر الفقيرة؟!

النتيجة الطبيعية لجملة السياسات الظالمة المتبعة من السلطة المساقطة، والتي تسيير عليها السلطة الحالية بحذافيرها، مع إضافات نوعية تتمثل بسرعة الانتقال إلى السوق الحر الكامل وإنهاء الدعم الكلي! ولا ندري ما هو معيار ارتفاع

سياسات السلطة الساقطة أيضاً «فلول نظام» يجب محاربتها!



صرح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة تصريف الأعمال قبل عدة أيام بأن «تكلفة إنتاج كيلو الخبز بشكل حر تبلغ 40 سنتاً/دولار وبيعه بـ 20 سنتاً/دولار، وأن إلغاء الدعم عن الخبز سيتم خلال شهر أو شهرين بحد أقصى مع تحرير السوق»، وأضاف «ستحمل فارق تكلفة إنتاج الخبز إلى حين تحرير السوق بشكل كامل».

الحديث أعلاه يذكرنا بكل الأحاديث المموجة سابقاً للسلطة الساقطة عن التكلفة والسعر المدعوم، وما تحمله الحكومة لقاء هذا الدعم، وكأنه من جيبتها الخاص!

فخطاب حكومة تسيير الأعمال الحالية هو ذاته خطاب السلطة الساقطة، مع فارق نوعي واضح أنه هذه المرة أصبح «مدولراً»! فالسياسات المطبقة بما يخص الدعم هي ذاتها السياسات المتوحشة التي كانت تتبعها السلطة الساقطة من حيث الجوهر، مع تسارع نوعي بإجراءات إنهاء الدعم للمشتقات النفطية، ولم يبق إلا الخبز الذي يتم التهديد لإنهاء دعمه، بمهلة زمنية شهر أو شهرين!

المستخدم بالخطاب لتصبح بالدولار، مؤكدة أنها مستمرة بسياسات السلطة الساقطة، بل وسبققتها باستكمال إنهاء الدعم كلياً وتحرير السوق بشكل كامل. إن سعر ربة الخبز المرتقب تم تحديده بسعر التكلفة بـ 40 سنتاً/دولار، بنسبة زيادة 100% عن السعر الحالي المحدد بـ 20 سنتاً/دولار، وهو بالليرة الآن يبلغ 4000 ل.س، وبالتالي سيصبح سعر الربة بمبلغ 8000 ل.س، وربما سيكون متذبذباً بحسب متغيرات سعر الصرف أيضاً. وعلى افتراض أن احتياج أسرة مؤلفة من خمسة أفراد يقدر بـ 1000 ل.س، فإن التكلفة الشهرية لهذه الأسرة لقاء تأمين رغيف الخبز فقط ستبلغ حوالي 240,000 ل.س، وهو قريب من الحد الأدنى للأجور حالياً، أي إن الأسرة بالكاد ستستطيع تأمين رغيف الخبز اليومي!

وبالنسبة والتناسب مع الأجور يتبين أن الكلفة التي كانت تدفعها سابقاً الأسرة على الخبز بسعر مدعوم 400 للريشة تبلغ شهرياً 24,000 ل.س والحد الأدنى

الاختلاف الوحيد المسجل هنا هو اختلاف شكلي على صعيد الخطاب المعتمد للتعبير عن هذه السياسات الظالمة، فالسلطة الساقطة اتخذت من الليرة سورية أداة للتعبير عن حجم الدعم الذي تقدمه ويثقل كاهلها، بينما الحكومة الحالية غيرت العملة

للأجور يساوي 280,000 ل.س، على ذلك فإن نسبة تكلفة الخبز كانت تعادل 8,5% من الأجر أيام السلطة الساقطة، أما بعد حسابات زيادة الأجور الموعودة من حكومة تسيير الأعمال الحالية فإن الحد الأدنى للأجر سيصبح نظرياً بنحو 1,400,000 ل.س. أحسن الأحوال، وبالتالي فإن نسبة كلفة الخبز الشهرية للأسرة ستصبح بحدود 20% من هذا الأجر بعد إنهاء الدعم كلياً. الأرقام أعلاه توضح تماماً أن استكمال السير بالنهج الظالم للسلطة الساقطة بخصوص إنهاء الدعم بالتوازي مع تحرير السوق سيدفع الأسر الفقيرة إلى المزيد من الفقر والجوع!

للأجور يساوي 280,000 ل.س، على ذلك فإن نسبة تكلفة الخبز كانت تعادل 8,5% من الأجر أيام السلطة الساقطة، أما بعد حسابات زيادة الأجور الموعودة من حكومة تسيير الأعمال الحالية فإن الحد الأدنى للأجر سيصبح نظرياً بنحو 1,400,000 ل.س. أحسن الأحوال، وبالتالي فإن نسبة كلفة

مقص الدولار يستمر بتفريغ جيوب السوريين!



عدم توفر السيولة الكافية بالليرة السورية!

وعليه يضطر الناس للجوء إلى تصريف الدولار بالسوق السوداء والصرفيين المنتشرين بشكل توغلي وكثيف بأسعار أقل من سعر الصرف الرسمي، ووفقاً لآليات العرض والطلب المتحكم بها من قبل كبار حيتان هذه السوق، حيث وصل سعر الصرف في بعض الأحيان إلى 8,500 ل.س مقابل كل دولار حسب درجة اضطراب المواطن للتصريف خلال الأيام القليلة الماضية، وعليه فإن معاناة الناس من معادلة تصريف الدولار وخسارتهم ما زالت مستمرة، فمع كل دولار يصرفه السوريون يتعرضون لخسارة مباشرة بحدود 2500-3500 ليرة تقريباً، وبنسبة خسارة وسطية بحدود 20% أقل من السعر الرسمي، في عملية نهوية كبيرة وواسعة على حساب هؤلاء، كما على حساب خزينة الدولة التي لا تستقطب هذه الدولارات من السوق ومن المواطنين، لتصب في جيوب كبار حيتان المضاربين بالعملة وبالدولار!

تحول الدولار خلال الشهر الماضي الذي تلا سقوط السلطة السابقة إلى سلعة خاضعة لقوانين العرض والطلب بشكل شبه كلي، بعيداً عن قيمته الحقيقية، وكل البعد عن وظيفته الأساسية كمعادل عام مفترض مقابل الليرة ومتحكم به من قبل المصرف المركزي بشكل رئيسي.

وقد كان لذلك الكثير من الآثار والنتائج السلبية المباشرة على غالبية الناس، لمصلحة ترزق وتربح القلة المتحكمة بالدولار في السوق السوداء «المحرر»، والتي ما زالت تمارس هذا الدور كما كانت أيام السلطة الساقطة، حيث يخسر السوريون مرتين بسبب هذا التحكم والتفكك السعري بذريعة حرية التداول والصرف والعرض والطلب، تماشياً مع سياسات حكومة تسيير الأعمال الحالية!

الخسارة الأولى عند التصريف مباشرة!

يقتصر دور المصرف المركزي اليوم على إصدار نشرات لأسعار الدولار بشكل شبه يومي، وعلى الرغم من أن سعر الصرف الرسمي يساوي 13,000 ل.س مقابل كل دولار، إلا أن المصرف المركزي لا يستقطب عمليات التصريف بهذا السعر إلا بمبالغ محدودة، وبعد عناء الوقوف بطابور طويل لهذه الغاية، ولا المصارف وشركات الصرافة المخولة رسمياً تقوم بذلك أيضاً، والذريعة المسوقة غالباً هي

بذريعة تذبذب سعر الصرف وعدم استقراره، وهو أعلى من سعر الصرف في السوق السوداء ومن سعر الصرف في المصرف المركزي، وهؤلاء يجنون أيضاً الكثير من المراجح الإضافية على حساب ومن جيوب المستهلكين. فمقص الدولار والسوق الحر لتداول القطع، بالتوازي مع مقص سوق السلع المدورة والسعر التحوطي المعمول به، زادت من استنزاف جيوب السوريين لتستكمل إفراغها على حساب ضرورات معيشتهم، التي فرضت عليهم المزيد من تخفيض معدلات الاستهلاك، أي المزيد من العوز والجوع!

الأولى عند تصريفه للدولار بما يعادل 8500 ليرة، يتعرض مع كل المواطنين الآخرين لخسارة إضافية عند الاستهلاك بدولار يعادل 14500 ليرة، وبنسبة خسارة إضافية بحدود 70% تقريباً لقاء سلعة المحروقات، التي تدخل عملياً في حساب الكثير من التكاليف على السلع والبضائع في السوق، والتي تنعكس على شكل زيادات سعرية عليها مجدداً، تُقتطع من جيوب المستهلكين بالحصلة. فالسلع والبضائع في الأسواق، وخاصة الأساسية، ما زالت تُسعر بسعر الصرف التحوطي من قبل كبار التجار والمستوردين

المفتوح والمحرر تبين أن غالبية السلع ما زالت تُسعر بدولار أعلى من السعر الرسمي للمصرف المركزي، وأعلى من سعر السوق السوداء المحرر أيضاً. فمثلاً رغم انخفاض سعر الصرف الرسمي وبالسوق السوداء، إلا أن أسعار المحروقات «المازوت، البنزين» والمسعرة بالدولار أساساً ارتفعت خلال اليومين الماضيين من 13,000 إلى 15,000 ل.س للمازوت، والبنزين من 15,100 إلى 16,900 ل.س وعليه فإن سعر صرف الدولار للمحروقات يساوي 14,500 ل.س تقريباً، وبالتالي فإن المواطن السوري بعد خسارته

الخسارة الثانية عند الاستهلاك!

يقوم السوريون بصرف الدولار وتحويله لليرة اضطراراً من أجل الصرف على الاستهلاك المعيشي وتغطية احتياجاتهم، والسوق المدولرة والمحمية بالسوق

مؤسسات القطاع العام الصناعي ليست خاسرة برغم النهب والفساد

صرح وزير المالية في حكومة تسيير الأعمال السيد محمد أبا زيد بتاريخ 2024/1/5 أن: «70% من شركات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي خاسرة، وندرس خصخصة الشركات الحكومية الخاسرة»، مؤكداً على أن الحكومة «المؤقتة» تعمل على إصدار قوانين استثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية لسورية.



الصناعية العامة:

المؤسسة العامة للصناعات النسيجية قدرت أرباحها الصافية بنحو 63 مليار ل.س. وقيمة إنتاجها الفعلي بـ 428 مليار ل.س. وبنسبة تنفيذ 51% تقريباً.

أما المؤسسة العامة لصناعة الإسمنت ومواد البناء فقدرت الأرباح الصافية بـ 48 مليار ل.س.، والإنتاج بـ 1039 مليار ل.س.، بنسبة تنفيذ 87%، في حين بلغت المبيعات 1083 مليار ل.س. بنسبة تنفيذ 91% من القيمة المخططة.

وسجلت المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية أرباحاً صافية بقيمة 15 مليار ليرة ومبيعات بـ 115 مليار ليرة، بنسبة تنفيذ 93%، وإنتاجاً بـ 102 مليار ليرة بنسبة تنفيذ 82% تقريباً.

أما المؤسسة العامة للصناعات الغذائية فقدرت أرباحها الصافية بـ 38 مليار ليرة ومبيعاتها بـ 329 مليار ليرة، بنسبة تنفيذ 80%، وإنتاجها 339 مليار ل.س.

المؤسسة العامة للحلح وتسويق الأقطان سجلت أرباحاً بقيمة 276 مليون ل.س. ومبيعات 65 مليار ليرة، بنسبة تنفيذ 14% من القيمة المخططة، وزيادة في المخزون بقيمة 5 مليارات ل.س. وإنتاج 53 مليار ل.س. بنسبة تنفيذ 15% من القيمة المخططة.

المؤسسة العامة للصناعات الهندسية سجلت أرباحاً صافية مقدرة بـ 65 مليار ليرة ومبيعاتها 403 مليارات ليرة، وإنتاجاً بنحو 462 مليار ليرة.

المؤسسة العامة للتبغ قدرت أرباحها الصافية بـ 19,5 مليار ليرة ومبيعاتها 433 مليار ليرة، بنسبة تنفيذ 117%، وحقت زيادة في مخازن المؤسسة بقيمة 20 مليار ليرة، وقيمة الإنتاج 481 مليار ليرة بنسبة تنفيذ 130% من القيمة المخططة.

قبل سقوط السلطة السابقة ببضعة أسابيع كانت حكومتها تتحدث عن ذات الأمر تماماً، بأن الشركات العامة الخاسرة يجب بيعها أو تصفيتها، وبالتالي التخلص منها، علماً أن مسيرة تخسير ومن ثم التخلص من الشركات العامة مستمرة منذ عقود!

ويبدو أن حكومة تسيير الأعمال الحالية، وبغض النظر عن حدود صلاحيتها، تريد استكمال مسيرة حكومة السلطة الساقطة في إنهاء القطاع العام والتخلص منه عبر الخصخصة، مستخدمة نفس لغة الخطاب والذرائع بحرفيتها.

مؤسسات اقتصادية رابحة رغم النهب والفساد!

على الرغم من كل النهب والفساد الذي كان يثقل عمل الشركات الصناعية العامة لزيادة تكاليفها بغاية تخسيرها والإجهاد عليها، وعلى الرغم من المحسوبيات والوساطات في تعيينات المدراء لهذه الشركات، وبالتالي الإساءة في استثمارها بإبعاد الكفاءات عنها، إلا أن هناك جزءاً هاماً من الشركات العامة ما زالت قادرة على الاستمرار بالمعنى الاقتصادي عبر تحقيقها للأرباح سنوياً، بالإضافة إلى البعد الاجتماعي بتشغيل الكثير من الأيدي العاملة والخبرات المتراكمة لديها، ناهيك عن تأمين جزء هام من احتياجات الاستهلاك المحلي من سلعها وبضائعها.

فقد أنتجت الشركات التابعة لوزارة الصناعة بنهاية عام 2023 نحو 2928 مليار ل.س. وهو ما يعادل 73% من قيمة الإنتاج المخطط بداية العام، وإذا ما أخذنا متغيرات سعر الصرف بعين الاعتبار بين بداية العام ونهايته ستخف نسبة التنفيذ لتصبح 50% تقريباً. والأرقام الآتية توضح واقع المؤسسات

أعمالها وأرباحها أعلى، ومواصفات سلعها وجودتها أفضل وأحسن، وتحقيق ذلك ممكن وبسيط بالمزيد من الاهتمام والجدية في الرقابة والمتابعة، والأهم تخليصها من مقص المتحكمين بتوريد مستلزمات إنتاجها وبتسويق منتجاتها من حيطان القطاع الخاص، لضمان تخفيض تكاليفها ولمضاعفة أرقام أعمالها وأرباحها.

الاهتمام والجدية بالرقابة

أرقام الأعمال أعلاه تسقط ادعاءات الخسارة وذرائعها وغاياتها، سواء من قبل السلطة الساقطة أو من قبل حكومة تسيير الأعمال الحالية، فهي تبين أن المؤسسات الصناعية العامة رابحة، وهي تحتاج لتخليصها من عوامل النهب والفساد، ومن أعباء المحسوبية والولاء، كي تصيح نتائج

من حق الشعب السوري أن يقرر نظامه الضريبي العادل



استكمالاً لنهج السلطة الساقطة بهذا المجال تماماً!

فحكومة تسيير الأعمال الحالية يبدو أنها تستبق الأمور بمهامها وصلاحياتها بما يخص النظام الضريبي والتعديلات المطلوبة والضرورية لإعادته إلى دوره ومهامه المفترضة. فبدلاً من كونه أداة رئيسية تعتمد عليها الدولة كمورد أساسي للمال العام، ومن أجل إعادة توظيف هذه الأموال بما يخدم الصالح العام، وإعادة توزيع الثروة لتخفيف ومواجهة الفوارق الطبقيّة وتحسين مستويات معيشة الناس، يبدو أنها تسعى لتكريس المحاباة لأصحاب الأرباح مجدداً!

واختصاراً نقول إن التعديلات على النظام الضريبي المطبق من قبل السلطة الساقطة يجب أن تقرها حكومة شرعية تمثل مصالح عموم السوريين والمصلحة الوطنية.

فمن حق السوريين أن يستعيدوا دورهم وحقوقهم باختيار النظام الضريبي العادل الذي يضمن حقوقهم وحقوق الخزينة العامة بأن معاً،

بأنهم سيلاحظون في الفترة القادمة تحسناً ملموساً في نظام الضرائب مقارنة بما كان معمولاً به أيام النظام البائد.

من المعلوم أن النظام الضريبي المطبق من قبل السلطة الساقطة وضع لمحابة كبار أصحاب الأرباح، وبالضد من مصالح الغالبية العظمى من السوريين، وبالضد حتى من دور الدولة الوظيفي، حيث استخدم بوصفه أداة أساسية من أدوات الفساد والنهب التي وضعت لضرب وتفريغ جيوب السوريين من الغالبية الفقيرة بانحيازهم لكبار أصحاب الأرباح والثروة.

ويبدو من حديث وزير المالية أعلاه عن التعديلات الضريبية المرتقبة أنها لن تختلف من حيث الجوهر «المزيد من محاباة كبار أصحاب الأرباح على حساب البقية الباقية من السوريين الفقيرين»، فالتطمينات موجهة إليهم فقط، وهذا يتوافق طبعاً مع سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي التي تتبناها وتسير عليها حكومة تسيير الأعمال الحالية،

لا شك أن إعادة هيكلة النظام الضريبي بات حاجة ضرورية وملحة وطنياً، وذلك نتيجة لتخلف المنظومة الضريبية في عهد السلطة الساقطة وتعقد نظامها الضريبي المعمول به، والذي فقد دوره الوظيفي المفترض، سواء من ناحية جباية الأموال لخزينة الدولة أولاً، أو لتحقيق مبدأ العدالة الضريبية بين المكلفين وإعادة توزيع الثروة بين مختلف شرائح المجتمع ثانياً.

صرح وزير المالية بحكومة تسيير الأعمال محمد أبا زيد بتاريخ 2024/1/5 أنه «خلال الفترة القادمة، لعله على فترة 3 أشهر أو 4 أشهر كحد أقصى، يبصر النور نظام ضريبي جديد يحقق العدالة الضريبية للمكلفين بشكل عام». وقال: «هناك جملة قرارات ضريبية يتم العمل على إعدادها لرفع الأعباء المالية عن كاهل المكلفين وخاصة فيما يتعلق بضريبة الأرباح الحقيقية والدخل المقطوع، ونطمئن أصحاب الفعاليات التجارية والاقتصادية والصناعيين والتجار

وفعالياته الاقتصادية ومصالحه الوطنية، باقتصاد متين وبموارد مالية تجبي وتوزع بعدالة.

عبر إعادة صياغة القوانين الضريبية واعتماد نظام ضريبي جديد يلبي تطلعات الشعب السوري وقطاعاته

الأجور في سورية: متى

منذ ستينيات القرن الماضي، عانى السوريون من عمليات نهب واسعة النطاق طالت مختلف جوانب حياتهم، وكان أبرزها استهداف أجورهم بأشكال مباشرة وغير مباشرة، حيث شهدت الأجور الحقيقية (أي تلك التي تقاس بقيمتها الفعلية مقارنة بمتطلبات الحياة) انخفاضاً مستمراً على مدى عقود. لم يكن هذا الانخفاض خطياً أو ذا وتيرة ثابتة، إذ تخللت فترات من التآكل التدريجي وأخرى من الانهيار السريع، مما انعكس بشكل مباشر على حياة الناس ومعيشتهم، ليجعل من تأمين الاحتياجات الأساسية أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة لـ 90% من السكان على الأقل. وبطبيعة الحال، لم تكن هذه الظاهرة مجرد نتيجة ثانوية لتقلبات اقتصادية أو أزمات عابرة، بل نتيجة طبيعية لنهج اقتصادي قائم على غياب العدالة الاجتماعية وهيمنة مصالح نخب الفساد الكبير على الاقتصاد الوطني.



■ احمد الرز

الصلب منه تقف مسألة إعادة بناء منظومة الأجور على أسس عادلة تضع حداً لمنظومة الأجور الحالية القاصرة عن تلبية أدنى متطلبات الحياة، حيث الحد الأدنى الرسمي للأجور لا يغطي سوى 19% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية، بينما تظل أكثر من 98% من الاحتياجات خارج نطاق القدرة المادية للأسرة.

يقف الشعب السوري اليوم عند منعطف حاسم في تاريخه، حيث انهارت السلطة السابقة التي حملت بلادنا أعباء عقود من الفساد والنهب، لينفتح الباب أمام إمكانية بناء نظام جديد لا بد من أن يكون عادلاً اجتماعياً، وفي

انهارت السلطة السابقة لينفتح الباب أمام إمكانية بناء نظام جديد لا بد من أن يكون عادلاً اجتماعياً



التمويل الخارجي للأجور: سياسة قاصرة ومخاطر استراتيجية



وطني مستقل. يجب أن تستند الحلول المستدامة إلى دفع الإنتاج الحقيقي في البلاد، واستعادة الثروات العامة التي جرى نهبها وخصخصتها أيام السلطة السابقة، وإصلاح النظام الضريبي لزيادة الإيرادات بشكل عادل بحيث يسهم في زيادة الإيرادات الحكومية من دون أن يثقل كاهل الفئات الأكثر تضرراً.

السيادة الوطنية التي جرى انتهاكها طويلاً وعرضاً على أيام السلطة الساقطة ليست مجرد شعار، بل هي مسؤولية تتجسد في القدرة على البدء ببناء عوامل الاستقرار الاقتصادي، وتجنب الوقوع في فخ الضغوط الخارجية. وأي زيادة للأجور غير مرتبطة بسياسات اقتصادية مستقلة تحفز الإنتاج الوطني ستكون مجرد إجراء مؤقت يعمق الأزمة بدلاً من حلها. لهذا، فإن التحدي الأكبر أمام أي حكومة ليس فقط في تنفيذ الزيادات الموعودة، بل في وضع استراتيجية شاملة تضمن بناء اقتصاد قوي ومستدام يُغني البلاد عن الارتهاق لمساعدات الخارج وتبعاتها السياسية.

رفيعة ودبلوماسية، نية قطر ودول أخرى تمويل كتلة الأجور، التي تقدر بمجموعها بعد الزيادة بـ 120 مليون دولار شهرياً.

رغم أن التمويل الخارجي يبدو «حلاً سريعاً» لتغطية الأجور، لكن هذا النهج يعكس تفكيراً اقتصادياً قصير النظر، يركز على إدارة أزمة راهنة بدلاً من معالجة الأسباب البنوية لها، حيث يحمل التمويل الخارجي للأجور مخاطر كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي، فالتمول الخارجي مشروط سياسياً بالضرورة «إما برغبات الطرف الممول أو حتى بظروفه»، مما يعني أن يصبح القرار الاقتصادي ومعيشة العمال والموظفين عموماً رهينة لإرادة الدول المانحة وشروطها وظروفها، وهو ما قد يدفع أي حكومة إلى تقديم تنازلات استراتيجية تمس القرار الوطني.

كما أن التوجه نحو تمويل الأجور عبر مصادر خارجية لا يعالج المشكلة الاقتصادية البنوية، بل يفاقمها على المدى الطويل، حيث يعزز الاعتماد على الخارج ويضعف أي محاولة لبناء اقتصاد

تناولنا في العدد السابق من «قاسيون» التصريحات المتعلقة بنية حكومة تسيير الأعمال المؤقتة رفع الأجور في سورية بنسبة 400%، وطرحنا تساؤلات حول مصادر تمويل هذه الزيادة. في الأيام الأخيرة، ظهرت تفاصيل جديدة توضح ما يلي:

إن هذه الزيادة لن تشمل جميع العاملين في الدولة، بل ستقتصر على «الموظفين القائمين على رأس عملهم، المستعدين للعمل وفق معايير جديدة». يحمل هذا النهج مخاطر واضحة، أبرزها تعميق التفاوت الاجتماعي عبر استثناء شرائح واسعة من العاملين، خصوصاً المتقاعدين الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة، مما يزيد من حدة الفقر والتهميش. وكذلك، سيؤدي استثناء العاملين الذين لا يزيدون عن «المعايير الجديدة» إلى زيادة حدة الاحتقان الاجتماعي، الأمر الذي ينعكس سلباً على البلاد بشكل عام ويعمق أزمة الثقة بين الحكومة المؤقتة والمواطنين.

من جانب آخر، وهو الأهم، أكدت وكالة «رويترز»، نقلاً عما قالت إنها مصادر عربية وأمريكية في مناصب

يُكتب لها تاريخ جديد فعلاً؟



ما هي الأجور التي يجب المطالبة بها؟

يمكنهم من الاستثمار في تعليم أبنائهم، وتحسين ظروفهم الصحية والاجتماعية، والمشاركة في بناء مجتمع أكثر عدالة. حيث لا يمكن لأي اقتصاد أن ينهض إذا كان معظم أبنائه يعيشون على حد الكفاف، أو يواجهون يوماً خطراً الانهيار تحت وطأة الفقر المدقع. لذلك، يجب أن تعكس منظومة الأجور هدفاً أوسع من مجرد سد الرمي، وأن تكون أداة لتحفيز الإنتاجية وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

لكن، كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف في ظل الواقع الحالي؟ الأكد أن الوصول إلى منظومة أجور عادلة يتطلب تغييراً جذرياً في البنية الاقتصادية والاجتماعية القائمة. المشكلة لا تكمن فقط في ضعف الموارد أو التحديات الاقتصادية، بل في التوزيع المختل للثروة لصالح نخبة صغيرة من الفاسدين وكبار النخب الاقتصادية. هؤلاء استحوذوا على حصة الأسد من موارد البلاد، وتركوا الأغلبية الساحقة من الشعب السوري تعاني من الفقر والتهميش. أي حل حقيقي غير شكلي لمسألة الأجور لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استطاع الـ90% من المنهوبين من أبناء الشعب السوري أن يفرضوا إرادتهم الجماعية لإعادة توزيع الثروة لمصلحتهم.

الحد الأدنى الرسمي للأجور حالياً بعيد تماماً عن أي معيار للعدالة، أو حتى عن الحد الأدنى الضروري للبقاء. لكي يكون الأجر عادلاً، يجب ألا ينخفض حده الأدنى عن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة في البلاد، أي الحد الأدنى اللازم لكي يبقى الإنسان على قيد الحياة، ويتمكن من إعادة إنتاج قوته العاملة يومياً.

وفق «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» بلغ وسطي تكاليف المعيشة في سورية مع بداية هذا العام نحو 14,5 مليون ليرة سورية شهرياً للأسرة، وهذا هو الحد الأدنى الذي يجب أن يستند إليه أي حديث عن أجور عادلة أو قريبة من العدالة. ولكي تحقق الأجور الحد الأدنى من العدالة، يجب أن ترتبط بشكل دوري ومباشر بمتوسط تكاليف المعيشة، بحيث يتم تعديلها مع أي ارتفاع أو انخفاض في التكاليف، لضمان قدرة العمال وأسراهم على البقاء في مواجهة أعباء الحياة اليومية.

لكن، إذا كان الهدف هو أكثر من مجرد بقاء الإنسان على قيد الحياة، وإذا أردنا منظومة أجور تسهم في تحسين مستوى حياة المنتجين في سورية، فإن الأجور يجب أن تتجاوز سقف سد الاحتياجات الأساسية. الأجور العادلة يجب أن تعطي للعمال قدرة على تطوير أنفسهم، وتحقيق استقرار معيشي

تسريح الموظفين بالجملة: ما هي الكلفة الاجتماعية؟



تزيد مشاعر الإحباط والغضب لدى شريحة كبيرة من العاملين في الدولة، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.

الافتراض بأن شطب أسماء الموظفين أو إيقاف الرواتب قد يكون وسيلة لتوفير النفقات ووقف عمليات التلاعب التي لا ينكر أحد وجودها في جهاز الدولة هو تبسيط مفرط للمشكلة، فتكلفة صرف أجور هؤلاء الموظفين، حتى لو كانت تبدو كبيرة في ظل الوضع المالي الحالي، هي أقل بكثير من التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ترك الآلاف من الأسر دون دخل، وفي مثل هذه الظروف، يجب أن تكون الأولوية للحفاظ على شبكة الأمان الاجتماعي بدلاً من تعميق الأزمة.

معالجة المشكلات وعمليات الفساد التي ضربت الجسم الإداري للدولة في عهد الأسد هي عملية ضرورية وملحة، ولأنها كذلك يجب أن تجري عن طريق مسار مدروس دون تسرع، وليس عبر قطع الرواتب عن عشرات الآلاف من العائلات التي تعتمد عليها للبقاء.

قال وزير المالية في حكومة تسيرير الأعمال المؤقتة، محمد أبا زيد، إن هناك 300 ألف موظف في القطاع العام السوري ستنشطب أسماؤهم. وجاء هذا الإعلان بالتوازي مع قرار منح عدد كبير من العاملين في القطاع العام إجازات مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أشهر، مع مخاوف متزايدة من أن يكون هذا الإجراء تمهيداً لفصلهم تحت ذريعة «فائض الكوادر». فوق ذلك، توقفت رواتب العسكريين العاملين والمتقاعدين الذين خدموا بعد عام 2011.

تحمل هذه القرارات تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة، حيث تعني بشكل مباشر أن آلاف العائلات السورية باتت دون مصدر دخل عملياً في ظل ظروف اقتصادية متدهورة. هذه العائلات التي تعتمد بشكل ما على هذه الرواتب الشحيحة لتأمين جزء بسيط جداً من احتياجاتها اليومية تواجه الآن انعدام القدرة على تحمل هذه التكاليف الأساسية.

الوضع يزداد سوءاً عندما ننظر إلى التكلفة الاجتماعية لهذه القرارات التي



نظرة إلى حركة اقتصادات الصين والأنغلو ساكسون



تقوم شركة ديلويت (Deloitte) وهي أكبر شركة خدمات وتدقيق محاسبي في العالم من حيث العائدات وعدد الموظفين، بمراقبة حركة الأسواق والاقتصادات العالمية الكبرى بشكل دوري. إليكم أبرز ما نشرته عن الأسبوع الأخير من عام 2024.

■ فريق ديلويت ترجمة: اوديت الحسين

الصين

يعاني الاقتصاد الصيني سلسلة من العقبات التي أدت إلى تباطؤ النمو، وتشمل هذه العقبات مشاكل في سوق العقارات السكنية، وضعف الإنفاق الاستهلاكي، وضعف الاستثمارات في القطاع الخاص. وقد تفاقمت هذه المشكلات بسبب التحديات الديموغرافية الخفيفة، مثل انخفاض عدد السكان في سن العمل وتوقف الهجرة الداخلية التي كانت سابقاً تعزز الإنتاجية. علاوة على ذلك، تواجه الصين قيوداً محتملة على قدرتها على تحقيق النمو من خلال الصادرات. في الأسابيع القليلة الماضية، أشارت الحكومة إلى نيتها تقديم حوافز مالية تهدف إلى تعزيز الطلب المحلي. ومن المرجح أن توفر البيانات الأخيرة المزيد من الأدلة على ضرورة اتخاذ مثل هذه الإجراءات.

في تشرين الثاني، ارتفعت مبيعات التجزئة في الصين بنسبة 3% فقط مقارنة بالعام السابق، وهو معدل أبطأ بكثير من النمو الذي بلغ 4.8% في تشرين الأول. كان هذا أبطأ نمو لمبيعات التجزئة منذ آب. لكن في الوقت نفسه، ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 5.4% في تشرين الثاني مقارنة بالعام السابق. كان هذا تحسناً طفيفاً مقارنة بشهر تشرين الأول، ولكنه لا يزال أقل بكثير من معدلات النمو التي شهدتها عام 2023 وبداية 2024. ارتفع قطاع التصنيع بنسبة 6%، بينما ارتفع إنتاج المرافق بنسبة ضئيلة بلغت 1.6%. داخل قطاع التصنيع، كان هناك نمو قوي في الحواسيب ومعدات الاتصالات «بارتفاع 9.3% عن العام السابق»، والسيارات «12%»، والكيماويات «9.5%»، ووسائل النقل غير السيارات «7.9%». يعكس ذلك جزئياً جهود الحكومة لتعزيز

الاستثمار في إنتاج المنتجات التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة. الهدف كان تعزيز الصادرات التي تشهد حالياً نمواً قوياً. ومع ذلك، يكمن الخطر في أن الإجراءات الحمائية من الشركاء التجاريين ستحد من نمو الصادرات، مما يزيد من تفاقم فائض الطاقة الإنتاجية الذي يتسبب بالفعل في ضغوط انكماشية. علاوة على ذلك، فإن القوة الأخيرة للصادرات كانت جزئياً نتيجة لتسريع الصفقات التجارية قبل فرض التعريفات الجمركية. وهذا يشير إلى أن نمو الصادرات سيتباطأ في الأشهر المقبلة.

كما ارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة في الصين في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام، بنسبة 3.3% مقارنة بالعام السابق. وبينما انخفض الاستثمار في العقارات بنسبة 10.4%، ارتفع الاستثمار في التصنيع بنسبة 9.3%. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت أسعار المنازل في 70 مدينة صينية كبرى بنسبة 5.7% في تشرين الثاني مقارنة بالعام السابق. كان هذا أفضل قليلاً من الانخفاض الذي بلغ 5.9% في تشرين الأول. كانت هذه هي المرة الأولى منذ أيار 2023 التي يحدث فيها تباطؤ في ضعف أسعار العقارات. ومع ذلك، كان هذا هو الشهر السابع عشر على التوالي الذي تنخفض فيه أسعار المنازل مقارنة بالعام السابق. أدى انخفاض قيم العقارات إلى إلحاق الضرر بثروة الأسر، مما يحتمل أن يكون له تأثير سلبي على استعداد الأسر للإنفاق.

إن العقبات التي يواجهها اقتصاد الصين لها بالفعل تأثير امتدادي على بعض البلدان الأخرى. البلدان الغنية بالموارد مثل كندا والبرازيل، التي اعتمدت على تصدير السلع الأساسية إلى الصين، شهدت انخفاضاً في عملاتها جزئياً بسبب ضعف الصادرات إلى الصين. السبب الآخر هو تهديد التعريفات الجمركية من الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة

كان الاحتياطي الفيدرالي قد أعرب سابقاً عن قلقه من ارتفاع التضخم في الأجور بسبب شدة ضيق سوق العمل. وكان يخشى أن تكون الزيادات الكبيرة المستمرة في الأجور مسؤولة عن التضخم المستمر في الخدمات. مع تباطؤ الأجور، يثار السؤال حول سبب توقع الاحتياطي الفيدرالي الآن تضخماً أعلى مما كان متوقعاً سابقاً.

أثرت خيارات الاحتياطي الفيدرالي بشكل كبير على أسواق العقود الأجلة. ارتفع نسبة الاحتمال برأي الخبراء بأن الاحتياطي الفيدرالي سيبقى على أسعار الفائدة في كانون الثاني إلى 91.4%، مقارنة بنسبة 54% قبل شهر. يفسر هذا التغيير في التوقعات إلى حد كبير الحركة الأخيرة لأسعار الأسهم والسندات.

كما أن تغير التوقعات بشأن سياسة الاحتياطي الفيدرالي تسبب في اضطرابات كبيرة في أسواق العملات. في البرازيل، انخفضت العملة إلى مستوى قياسي مقابل الدولار الأمريكي، حيث تراجعت بنسبة 23% هذا العام. هناك قلق من أن العملة ستستمر في الانخفاض، مما يؤدي إلى زيادة التضخم في البرازيل. في الوقت نفسه زاد البنك المركزي الصيني من تدخله في أسواق العملات لتحقيق الاستقرار في اليوان. كانت العملة الصينية تحت الضغط بسبب توقعات بارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية أكثر مما كان متوقعاً سابقاً. علاوة على ذلك، فإن التوقع بأن الولايات المتحدة ستفرض تعريفات جمركية على الصين وضع ضغوطاً إضافية على اليوان. هناك عدة أسباب تدفع الصين إلى تجنب انخفاض قيمة عملتها. أولاً، يمكن أن يكون ذلك تضخماً، على الرغم من أن هذا ليس مصدر قلق حالياً. بالنظر إلى تعامل الصين مؤخراً مع الانكماش. ثانياً، من المحتمل أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة التوتر مع الولايات المتحدة، حيث يُنظر إلى تجنب انخفاض العملة كوسيلة لتجنب تصاعد التوترات التجارية. ثالثاً، تلمح الصين إلى جعل اليوان عملة رئيسية للتجارة والاحتياطات، وضعف قيمة اليوان يتعارض مع هذا الهدف.

في الولايات المتحدة، شهدت مبيعات التجزئة نمواً قوياً في تشرين الثاني، لكن النمو في

مبيعات التجزئة كان بسبب النمو السريع في الإنفاق على السيارات بشكل شبه كامل. باستثناء هذا القطاع، نمت مبيعات التجزئة بشكل متواضع.

المملكة المتحدة

تسارع التضخم في المملكة المتحدة في تشرين الثاني، مما خلق تحدياً محتملاً لبنك إنكلترا. أفادت الحكومة أن أسعار المستهلكين ارتفعت بنسبة 2.6% في تشرين الثاني مقارنة بالعام السابق، مرتفعة من 2.3% في تشرين الأول، وهو أعلى معدل تضخم سنوي منذ آذار 2024. وعند استبعاد أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة، ارتفعت الأسعار الأساسية بنسبة 3.5% مقارنة بالعام السابق، وهو ثاني أعلى معدل منذ نيسان 2024. وتم عزو تسارع التضخم إلى ارتفاع أسعار الوقود بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الملابس. وفي الوقت نفسه، ظل التضخم في الخدمات مرتفعاً عند 5%، وهي مشكلة تعاني منها أيضاً كل من منطقة اليورو والولايات المتحدة. ومع ارتفاع الأجور في ظل سوق عمل ضيق، ومع ركود الإنتاجية، يبدو من غير المرجح أن يخف تضخم الخدمات في المستقبل القريب.

كما كان متوقعاً، أبقى بنك إنكلترا على سعر الفائدة الأساسي دون تغيير. وكان قرار لجنة السياسة النقدية بأغلبية ستة مقابل ثلاثة. وأعربت الأغلبية عن قلقها من أن تسارع الأجور والأسعار «زاد من خطر استمرارية التضخم». ويعني هذا القرار أن بنك إنكلترا يركز أكثر على التضخم بدلاً من النمو الاقتصادي. أشار الأعضاء الثلاثة في لجنة السياسة النقدية في البنك الذين صوتوا لخفض سعر الفائدة الأساسي إلى «الطلب البطيء» باعتباره مصدر قلق. وأشارت اللجنة أيضاً إلى المخاطر الخارجية، مشيرة إلى أن هذه المخاطر قد زادت. ويرجح أن تكون هذه إشارة إلى الرسوم الجمركية المحتملة من الولايات المتحدة. استجابة لقرار بنك إنكلترا، انخفضت عوائد السندات وكذلك قيمة الجنيه الإسترليني. وهذا يعكس على الأرجح ثقة المستثمرين بأن سياسة بنك إنكلترا ستؤدي إلى خفض التضخم. بمعنى آخر، نجح بنك إنكلترا في تثبيت توقعات التضخم.



تواجه الصين
ضعفاً بالإنفاق
الاستهلاكي
تحاول معالجته
بتحفيز الطلب
المحلي كما
ينقصها عدد
أكبر من السكان
في سنّ العمل

«إسرائيل»: حتى أنت يا ترامب؟

تتعرض الحكومة «الإسرائيلية» برئاسة بنيامين نتانياهو لضغوط هائلة من أجل إنجاز الاتفاق مع المقاومة الفلسطينية، ووقف الحرب على قطاع غزة، في حين لا تجد أحداً يساندنها بمماثلتها أكثر من الحكومة الأمريكية الحالية بإمامها الأخيرة.

■ يزن بوظو

النار، وانسحاب كامل لجيش العدو من قطاع غزة، وخروجه من محور فيلادلفيا. وقد باتت الحكومة «الإسرائيلية» تبرر سلوك وضغوط ترامب للداخل «الإسرائيلي» بأنه لا يريد تسجيل هذه الصفقة «الرهيبية» باسمه، وفقاً لما قالته وزيرة الاستيطان أوريت ستروك، معتبرة أن الصفقة الحالية تمثل انتصاراً واضحاً للمقاومة الفلسطينية. في السياق العام، لا يمكن التغافل عن أن الحرب الهمجية التي أطلقها العدو الصهيوني، قد تمت وجرى دعمها ورعايتها لأبعد حد من قبل إدارة بايدن الحالية، وما من تصعيد أكثر منها إلا بفتح حرب إقليمية تصل إلى إيران وتفجر المنطقة بأسرها، لكن ذلك بالضبط ما سيزيد من نقمة دول المنطقة على «إسرائيل» ويدفعها للتقارب والاتحاد أكثر بوجهها، وبما يعنيه ذلك من تقارب أكثر مع روسيا والصين كأوزان دولية داعمة.

بميزان الريح والخسارة، لا يمكن لترامب المجازفة بهذا الطريق، فتكلفة الحرب وخسائرها عليه وعلى الولايات المتحدة تكتيكياً واستراتيجياً أكبر بكثير من الأرباح، خاصة وأن إيران باتت تعطي إشارات دبلوماسية مرنة بالتعاطي مع الإدارة الأمريكية المقبلة، انطلاقاً من هذا التحليل، ودون تناس لتوجه ترامب بسحب قواته من المنطقة، والذي أعطى به إشارة في الملف السوري قبل بضعة أسابيع بقوله: إنه

يُهدد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، وبشكل متكرر، بالـ «جحيم» ما لم يتم الإفراج عن الأسرى الصهاينة حتى تسلمه منصبه في 20 كانون الثاني الجاري، وهو ما يعني عملياً إنجاز الاتفاق بين «إسرائيل» والمقاومة الفلسطينية. وفي حين يرى البعض أن هذه التصريحات تمثل تهديداً للمقاومة الفلسطينية، نجد أن أثرها عملياً يشكل ضغطاً على «الإسرائيليين» أنفسهم، فيما يبدو استنساخهم بأن «جحيم ترامب» سيصيبهم هم. ونستند على ذلك بحدثين آخرين على الأقل. الأول: وصول مبعوث دونالد ترامب بزيارة مفاجئة لـ «إسرائيل» للضغط على حكومة نتانياهو - وليس المقاومة الفلسطينية - لتنفيذ الاتفاق سريعاً.

الثاني: أن رئيس الموساد «الإسرائيلي» قد ذهب إلى الدوحة، وفقاً لما أعلنه أحد المسؤولين «الإسرائيليين» على قناة سي إن إن، بما يشير إلى وجود تقدم وتعاط لـ «إسرائيلي» أكثر جدية في المفاوضات. وفي المقابل، لا يبدو أن المقاومة الفلسطينية تتعرض لضغوط جدية بهذا السياق - وما من ضغط أكثر من الجاري منذ عام أساساً - ذلك أنها لا تزال حتى الآن متمسكة بشروطها المتمثلة بوقف شامل لإطلاق



خصومها: «إسرائيل» وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي بدوله، والناو، وصولاً إلى جيرانه الملاصقين كندا والمكسيك وغرينلاندا. لكن ما مدى قدرة ترامب للمضي قدماً بهذه الطموحات الذاتية ونجاحها، أمام التحديات الموضوعية المطروحة أمامه؟ فذلك حديث آخر.

لا يجب على الأميركيين التدخل بما يجري، ومثل هذا الانسحاب الآتي عاجلاً أم آجلاً يشكل ضربة لـ «إسرائيل». في المحصلة، ينطلق تيار ترامب من مصلحة «أمريكا أولاً» وجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» وأمام هذه الشعارات بات يتناقض مع «حلفاء» الولايات المتحدة قبل

شوط طويل قطعه زيلينسكي في تدمير أوكرانيا!



تزداد حالة الاضطراب في أوكرانيا، وتحديداً مع اقتراب تنصيب ترامب، ويبدو من خلال رصد جملة التصريحات والمواقف المعلنة من الأطراف كلها، أن الملف الأوكراني موضوع على النار، ولا يمكن تأجيله لوقتٍ أطول، وخصوصاً أن الحرب باتت تشكل عبئاً كبيراً في أوروبا، التي دفعت نمناً باهظاً، ويرى قادتها صعود ترامب مجدداً إلى السلطة من زاوية مقلقة.

■ عتاب منصور

طلب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي - أثناء لقاء في قاعدة رامشتاين العسكرية في ألمانيا من حلفائه الغربيين - إرسال قوات إلى أوكرانيا، وذلك لـ «إجبار روسيا على السلام» بحسب تعبيره، وأضاف أنه حصل على تعهد بقيمة 500 مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، لكن المثير للانتباه في حديث زيلينسكي، هو أنه قال في السياق ذاته: «لقد قطعنا شوطاً طويلاً لدرجة أنه سيكون من الجنون حقاً أن نتخلى عن الأمر الآن، وألا نواصل بناء التحالفات الدفاعية التي أنشأناها».

فإذا أردنا أن نسأل بكل موضوعية ما هو هذا الشوط الذي قطعه زيلينسكي حقاً؟! فروسيا لا تزال تتقدم في الأراضي الأوكرانية، ولم يحدث

المسائل أكثر، وتوريط الأوروبيين بمواقف جديدة أكثر عدائية، مما يجعل الموقف الأمريكي والأوروبي أصعب خلال أشهر، فالحديث المتكرر والضغط حول ضرورة إرسال قوات أوروبية يعكس محاولات حديثة لتأجيج الصراع أكثر، ويجعل دور زيلينسكي أقرب ما يكون لدور العملاء الذين يعملون ليل نهار لا لخدمة بلدهم حقاً، بل لتسهيل تنفيذ برامج قوى أخرى في الخارج.

مفاعلاتها النووية، واعتمدت على موارد للطاقة أضعف، ولا تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

بايدن لم يستسلم بعد!

ينابع فريق إدارة الرئيس بايدن فرض عقوبات جديدة على روسيا، وذلك بالرغم من أن ترامب يعلن موقفاً مغايراً للتعامل مع روسيا، وعلى هذا الأساس يحاول تيار مناصري استمرار الحرب تعقيد

قدراتها العسكرية والمالية لفترة طويلة، وتحميل اقتصادها ظروفاً غير ملائمة للإنتاج، فمدخلات الطاقة الأساسية باتت أعلى بأضعاف، مما يهدد بشكل جدي بقاء قطاع الصناعة في أوروبا، وتحويلها إلى بلدان متخلفة صناعياً تبحث عن موارد لتأمين دفء الشتاء، وخصوصاً بعد أن تبنت معظم تلك الدول سياسيات الولايات المتحدة للمناخ، وأغلقت

الانهيار المرتقب غربياً في الداخل الروسي، بل يظهر الاقتصاد هناك مؤشرات للتعافي من آثار العقوبات، لكن الرئيس الأوكراني يرى أن هناك شوطاً قد قُطع، وربما يكون حديثه يرتبط فعلياً بالهدف الأمريكي من الحرب، وهذا صحيح من هذه الزاوية إلى حد ما، فقد نجحت واشنطن في تدمير أوروبا وإخراجها من المنافسة العالمية، عبر استنزاف

«ترامب 2,0» والتغيرات العالمية:



في 9 كانون الثاني 2025، أجرى وانغ وين، مدير معهد تشونغيانغ للدراسات المالية بجامعة الشعب الصينية، حواراً مع هارولد جيمس، المؤرخ الاقتصادي الشهير عالمياً، والأستاذ بجامعة برينستون، ومؤلف الكتاب الأكثر مبيعاً «سبعة انهيارات». دار النقاش حول تأثير التغيرات العالمية، ووصول ترامب من جديد إلى الرئاسة الأمريكية «عصر ترامب 2,0» على العولمة والاقتصاد العالمي. اليكم أبرز ما جاء فيه.

■ وانغ وين وهارولد جيمس ترجمة: عروة درويش

● وين: الانهيارات التي تحدثت عنها في كتابك، والتي ظهرت خلال أزمة الأسهم الكبرى عام 1873 التي امتدت إلى الولايات المتحدة، أو فترة التحزب من القيود التشريعية في الثمانينيات، تصف بالفعل تأثير الأحداث الكبرى التي مر بها العالم خلال القرن الماضي. نحن نعلم الآن أن العالم يواجه تحديات جديدة. خلال الشهر الماضي، زرت خمسة دول للمشاركة في منتديات دولية، وكان جميع الأكاديميين والخبراء تقريباً يناقشون ما قد يجلبه «ترامب 2,0» من صدمات جديدة. لا أعلم إن كان من المناسب وصف هذه الصدمات بـ«الانهيارات» كما في كتابك؟ ما نوع الصدمات التي قد يجلبها «ترامب 2,0» للعالم؟ وما أوجه التشابه والاختلاف مع «ترامب 1,0»؟

جيمس: هذا سؤال مثير جداً للاهتمام. في الحقيقة، بدأت بعض التأثيرات بالظهور حتى قبل تنصيب ترامب. ففي يوم إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية، انهارت الحكومة الألمانية، وكذلك الحكومة الكندية، وهذا أدى إلى مستوى معين من الاضطراب الذي بدأ أولاً بين حلفاء الولايات المتحدة.

يتساءل الناس الآن: هل يمكننا الاعتماد على الولايات المتحدة؟ عندما ننظر إلى سياسة «أمريكا أولاً»، نجد أن النموذج التقليدي القديم - حيث هناك أصدقاء وحلفاء من جهة، وخصوم أو تهديدات من جهة أخرى - قد أصبح مشوشاً تماماً. ومن الواضح أننا لا نعرف إلى أي اتجاه سيتجه المستقبل.

أرى أن هذا يشبه التحالفات داخل الحركات

السياسية، فحركة ترامب تضم نوعاً من التحالف أيضاً. هذا التحالف يشمل أولئك الذين يشعرون بأن العولمة قد تخلت عنهم، وهم الأشخاص الذين كانوا يعملون في صناعات تصدير السلع إلى العالم، والآن فقدوا وظائفهم ويشعرون بتهديد المنافسة الأجنبية.

لذلك، يوجه العديد من الفقراء اللوم إلى الصين، خاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. ومع ذلك، فإن هذا الرأي يخلط بين جميع التأثيرات، فهذه ليست نتيجة للعولمة فقط، بل بسبب التغيرات التكنولوجية أيضاً.

خلال السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، عاد العديد من أنواع الإنتاج فعلياً إلى الولايات المتحدة ودول صناعية أخرى، لكن هذا لم يخلق الكثير من فرص العمل لأن معظم العمليات تتم بواسطة الآلات. لذا، التكنولوجيا تؤدي إلى البطالة أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، أعتقد أن هناك أمراً أصبح أوضح منذ الانتخابات، وهو أن العديد من الشركات الأمريكية الديناميكية تتوقع من ترامب منحها مزايا خاصة، وهذه الشركات غالباً ما تكون شديدة العولمة، مثل إيلون ماسك، الذي يبدو الآن وكأنه يظهر دائماً جنباً إلى جنب مع دونالد ترامب.

بالإضافة إلى ذلك، يدعي ترامب في سياساته الخارجية أنه يريد إنهاء تورط الولايات المتحدة في الحروب الدائرة بمناطق أخرى حول العالم. يدعي أن لديه قوة لا يمتلكها بايدن - فهو قادر على ممارسة الضغط على نتنياهو في «إسرائيل» لحل قضية غزة، أو على الرئيس بوتين لأجل أوكرانيا. لكنني أعتقد أن هذه القضايا ليست سهلة الحل.

شهدنا صعوداً
جماعياً للجنوب
العالمي
والاقتصادات
الناشئة ولم يعد
العالم تحت قيادة
الولايات المتحدة
التي يستمر نفوذها
العالمي بالتراجع

● وين: على عكسك، لا أعتقد أن ولاية ترامب الجديدة ستحدث تغييرات دولية كبيرة. في رأيي، تأثير «ترامب 2,0» قد لا يتجاوز تأثير «ترامب 1,0». تستند وجهة نظري هذه إلى التغيرات التي شهدتها العالم خلال السنوات الثماني الماضية، إذ شهدنا صعوداً جماعياً لما يُعرف بـ«الجنوب العالمي» وغيره من الاقتصادات الناشئة، لم يعد العالم تحت قيادة الولايات المتحدة، ورغم أنها لا تزال أقوى دولة، فإن نفوذها العالمي قد تراجع. وقد اتخذت بعض الدول إجراءات جريئة لمواجهة الولايات المتحدة، مثل روسيا. لست باحثاً مؤيداً لروسيا، لكنني رأيت بوضوح مرونة روسيا وعزمها الاستراتيجي على مواجهة الغرب. ولا أعتقد أن هذه الاستراتيجية ستوقف سبب ترامب.

ترامب يقول إنه سيحل النزاع الروسي الأوكراني في يوم واحد، لكنني لا أعتقد ذلك. في الواقع، أرى أن النزاع الروسي الأوكراني سيكون حرباً طويلة الأمد وستحدث تأثيرات دولية أكبر. لذلك، أستاذ جيمس، سؤالي الثاني هو: وفقاً لمنطقتك، هل يمكن اعتبار هذا «الانهيار» الثامن؟ وكيف تقيم تأثير النزاع الروسي الأوكراني خلال السنوات الثلاث الماضية؟

جيمس: كما ذكرت، أعتقد أن هذا جزء من الفوضى وعدم اليقين في النظام العالمي الحالي. من وجهة نظري، يمكن إرجاع العديد من هذه الأمور إلى تفشي جائحة كوفيد-19 في عام 2020. كشفت الجائحة بوضوح عن أهمية سلاسل التوريد ومدى سهولة تعرضها للاضطراب. بالنسبة لدولة مثل روسيا، التي تمتلك موارد قوية، من السهل أن تتصور قدرتها على استغلال مكانتها وقدرتها على التأثير في الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا التي تعتمد بشكل كبير على الغاز والنظف الروسيين. إضافة إلى ذلك، خلال الجائحة، اكتشفنا نقصاً في العديد من المواد ذات الأهمية الاستراتيجية. على سبيل المثال، إنتاج أشباه الموصلات يتطلب غاز النيون، وروسيا وأوكرانيا هما المصدران الرئيسيان لهذا الغاز. لذلك، بعد اندلاع النزاع الروسي الأوكراني، واجهت سلسلة توريد أشباه الموصلات مشكلات. الجميع يدرك قدراته، مثال ذلك الجزائر التي استخدمت إمدادات الغاز الطبيعي كورقة ضغط

على إسبانيا التي حاولت التدخل في النزاع الإقليمي على الصحراء الغربية. ستلاحظ أن المزيد من الدول بدأت تتبع هذا النهج، خاصة القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، اللتين تمتلكان ميزة كبيرة في لعبة سلاسل التوريد.

قضية العملة أيضاً تستحق التأمل. تحدثت ترامب كثيراً عن تعزيز مكانة الدولار في قلب النظام الدولي، وهو ينظر بوضوح إلى الدولار كجزء من قوة الولايات المتحدة. ولكن من ناحية أخرى، ما تأثير سياسات الرسوم الجمركية، والقيود على الهجرة، وترحيل المهاجرين غير المؤقتين، والتحفيز المالي الهائل، وتخفيض الضرائب؟ التضخم يكاد يكون أمراً محتوماً، ما يجعل الدولار عرضة لقدرة كبير من عدم الاستقرار.

يقول بعض الأشخاص إن الرسوم الجمركية التي اقترحتها ترامب أو تلك التي لمج إليها ليست سوى أداة للمساومة، تماماً كما كانت الولايات المتحدة في وضع مشابه خلال الثمانينيات. في ذلك الوقت، كان الهدف الرئيسي هو مواجهة اليابان، إذ كان هناك خوف من تدفق المنتجات اليابانية إلى الأسواق الأمريكية، فهددت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية قاسية جداً ما لم تغير اليابان سياساتها. وبالفعل، غيرت اليابان سياساتها، لكن ذلك أدى إلى تدمير اقتصادها خلال التسعينيات. أعتقد أن كثيرين في الصين شهدوا ما حدث مع اليابان، ولا ترغب الصين في تكرار المصير نفسه.

من منظور معين، نحن نعيش الآن في عالم استقطاب ذي طبيعة خاصة. في الولايات المتحدة، هناك قدر كبير من التفاؤل، حيث يمكنك ملاحظة ارتفاع سوق الأسهم بشكل حاد، ويؤمن الكثيرون بأن الذكاء الاصطناعي سيحدث تحولاً حقيقياً. وعلى النقيض من ذلك، يسود أوروبا، خاصة في فرنسا وألمانيا - وهما المحركان الرئيسيان للتكامل الأوروبي - شعور قوي بالقلق مع حالة من الجمود السياسي التي تعيق القدرة على حل المشكلات السياسية بفعالية.

● وين: لكنني ما زلت أرغب في معرفة ما إذا كنت تعتقد أن السنوات الأربع المقبلة ستشهد «انهياراً»، أو كيف سيحدث هذا

كيف ستؤثر على العولمة والنظام العالمي؟



المحتم أن يولد استياءً في الخمسينيات، بدأت الولايات المتحدة تقلق من صعود ألمانيا، وفي الستينيات أصبحت قلقة من تعافي اليابان، وتفاقت هذه المخاوف أكثر في السبعينيات والثمانينيات.

● وين: قبل ثلاثة أيام فقط، قال ترامب إن التعاون بين الصين والولايات المتحدة يمكن أن يحل جميع مشاكل العالم. أستاذ جيمس، أود أن أطرح عليك أجز سؤال: كيف ترى مستقبل التعاون بين الصين والولايات المتحدة؟ وما رأيك في قدرة هذين البلدين على منع «الانهيار» القادم؟

جيمس: اعتقد أن التعاون بين الصين والولايات المتحدة ضروري للغاية، خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل تغير المناخ والأوبئة الجديدة، حيث يمكن للتعاون أن يعود بالنفع على الجميع. ومع ذلك، إذا لم يكن هناك تعاون، فلن يحدث أي من ذلك.

لكن، لهذا السبب بالتحديد، نشهد الآن الكثير من النزاعات والتناقضات، مما يجعل الحوار أكثر صعوبة. حالياً، تأتي التقنيات التي تدفع الثورة الخضراء بشكل رئيسي من الصين. ويمكنك أن ترى أن العديد من الدول الناشئة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية تستورد الألواح الشمسية الصينية، وهذه الألواح أثبتت جودتها العالية بالفعل.

هذا هو النهج الصحيح بالفعل، لكن كما تعلم، هذا بالضبط ما يثير قلق الأوروبيين والأمريكيين، فهم يخشون فقدان صناعاتهم وفرص العمل لديهم. لذلك، إلى حد ما، فإن الأوروبيين الذين يحاولون مقاومة دخول السيارات الكهربائية الصينية إلى أسواقهم، يعرقلون أيضاً جهود مكافحة تغير المناخ.

تعد الصين مصدراً مهماً للمعادن الحيوية مثل الجرمانيوم والغاليوم. وأشارت تقارير صادرة عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى أن التحول الأخضر يعتمد بشكل كبير على هذه الموارد. ومن دون التعاون، لن نتمكن من مواجهة تحديات تغير المناخ أو تنفيذ العديد من إجراءات التحول في قطاع الطاقة التي تدفع بها الولايات المتحدة حالياً. ومن هذا المنظور، اعتقد أن الوضع بالفعل يدعو للقلق.

التي كانت مستبعدة سابقاً من هذا المسار. ولست متأكدًا إن كان من الصواب التفكير في هذه القضية من منظور «الجنوب العالمي» والعالم الصناعي التقليدي، لكنني أرى أنها تتعلق أكثر بالدول المنفتحة التي لم يكن لها ارتباط كبير بالتجارة سابقاً.

لقد ذكرت مصطلح «العولمة المتوازنة»، لطالما كانت العولمة مرتبطة منذ سيطرة الغرب وأوروبا على العالم بالمدن الساحلية والموانئ، مستبعدة المناطق التي لا تمتلك موانئ بحرية من الأمل بالاندماج الاقتصادي. لهذا اعتقد أن ما يجعل مبادرة «الحزام والطريق» جذابة هو أنها لا تعتمد فقط على الطرق البحرية، بل تشمل أيضاً «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» الذي يعبر آسيا. وأرى أن هذا مثال على كيفية عمل العولمة الجديدة، حيث تتيح هذه المبادرة لدول مثل كازاخستان أن تكون جزءاً من هذا النظام.

كما لا اعتقد أن المسألة اليوم يمكن تبسيطها إلى مشكلة بين دول الشمال ودول الجنوب. لنتر بعض الأمثلة. يشير العديد من المحللين إلى أن التجارة بين فيتنام والولايات المتحدة تشهد توسعاً سريعاً، كما أن صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة أخذت في الازدياد. ومع ذلك، فإن فيتنام والمكسيك تستوردان كميات كبيرة من السلع من الصين والهند، بما في ذلك الأدوية والمستحضرات الصيدلانية من كبرى الشركات المصنعة. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من مكونات الأدوية الهندية تأتي أصلاً من الصين. لذلك، فإن سلاسل التوريد معقدة للغاية، ولا تزال الصين جزءاً أساسياً منها.

كثيرون يتأملون في عالم تتشكل فيه العولمة من قبل عدة دول، وهذا ما قد يسمى بعالم متعدد الأقطاب أو متعدد المراكز. إلى حد ما، كان معظم التاريخ البشري على هذا النحو، من دون قوة مهيمنة واحدة. قبل عام 1945، لم يكن هناك سوى ثلاث دول تمتلك صناعة كبيرة لآلات القطع الصناعية: ألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة. البريطانيون والفرنسيون لم يكونوا متقدمين في هذا المجال، ولم تكن الصين أو الهند قادرتين على ذلك آنذاك. وبعد هزيمة ألمانيا واليابان، أصبحت الولايات المتحدة في موقع هيمنة فريد. لكن هذا الوضع لم يكن من الممكن أن يستمر طويلاً، وكان من

البطالة بينهم. لذلك، نحن بحاجة إلى طرق جديدة لتعليمهم وتدريبهم، وسيقدم الذكاء الاصطناعي حلولاً مبتكرة في هذا المجال. هناك إحصائية مثيرة للاهتمام يستخدمها البعض لتأكيد أننا نعيش حالة «الغاء العولمة» أو تباطؤها، وهي أن نسبة التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي لم ترتفع منذ منتصف العقد الثاني من الألفية، بعد أن شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الفترات السابقة.

لكن إذا قمت بقياس نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج الصناعي العالمي، ستجد أن هذا الرقم مستمر في الارتفاع. وهذا يدل على أن التجارة لا تزال نشطة، لكن المنتجات الصناعية أصبحت أقل بينما ازدادت المنتجات الخدمية. وسيصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحاً مع تقدم ثورة الذكاء الاصطناعي.

● وين: اتفق مع وجهة نظرك. ففي السنوات الأربع أو الثماني المقبلة، لن يكون ترامب هو الشخصية الوحيدة التي تحدد ملامح التغييرات في العالم. لقد ذكرت أيضاً أن سياسات ترامب تميل أكثر إلى فكرة «الأرض الصغيرة ذات الأسوار العالية».

بالإضافة إلى اتجاه إزالة العولمة أو تباطؤها. أرى أن هذه وجهة نظر حادة للغاية، لكنني أرغب في مشاركتك بمصطلح جديد يتعلق بالعولمة طرحته الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وهو «العولمة المتوازنة». ويعني أن سياسة ترامب القائمة على «الأرض الصغيرة ذات الأسوار العالية» تدفع الاقتصادات الناشئة أو «الجنوب العالمي» نحو مزيد من التكامل، خاصة الصين والهند وغيرها من الاقتصادات الناشئة ومن ناحية أخرى، لا تزال العولمة التقليدية بقيادة الولايات المتحدة، وتتمركز أساساً في إطار النظام الأطلسي. فما هو رأيك حول مفهوم «العولمة المتوازنة» هذا؟ هل ترى أنه موجود فعلاً؟ وكيف ستكون ملامح العولمة في المستقبل؟ اعني، هل لديك وجهة نظر جديدة حول العولمة إلى جانب مفهومي تباطؤ العولمة أو الغائها؟

جيمس: أنا سعيد لأنك طرحته هذا السؤال، لأنني اعتقد أن هذا بالفعل جزء من مسار العولمة. فالعولمة تنتشر عالمياً، وترتبط الدول

«الانهيار»؟

جيمس: من وجهة نظري، التغيير الأكبر لا يتعلق بترامب أو بأي شخصية سياسية معينة، بل يرتبط بالسرعة المذهلة التي تحدث بها التحولات التكنولوجية. نحن نعيش في فترة تشهد تطوراً تكنولوجياً سريعاً لم يشهد له التاريخ مثيلاً. والدول التي تترك الفرص التي توفرها هذه التحولات التكنولوجية ستكون في موقع متقدم جداً.

حالياً، يعتقد الكثيرون أن الولايات المتحدة ستكون المستفيد الأكبر من هذه التغييرات بسبب دورها في دفع الابتكار. لكنني أرى أن قصة ثورة الذكاء الاصطناعي ستعتمد على تطبيقاته العملية، وهذه التطبيقات ستبكر بالتعاون بين الصينيين واليابانيين والأوروبيين وغيرهم من الشعوب حول العالم. أحد المجالات التي ستستفيد بشكل كبير هو الابتكار في التكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية، حيث اكتشف الأخصائي العديد من الاستخدامات المحتملة للأدوية. لذلك، سنشهد تطوير أدوية جديدة وبراءات اختراع جديدة وطرق مبتكرة لمكافحة الأمراض، وهذه المجالات ستكون من أبرز مظاهر التحول.

في المستقبل، سيمسح العالم أكثر ترابطاً، وستصبح التكنولوجيا أكثر تأثيراً في إحداث التحولات. ومثلما كان الحال في العصور السابقة، سترى التكنولوجيا تتخطى الحدود بسرعة. على الرغم من أننا نتحدث كثيراً عن فكرة «الأسوار العالية حول الأراضي الصغيرة»، إلا أن هذه السياسة غير قابلة للتطبيق فعلياً لأن التكنولوجيا تتطور في جميع أنحاء العالم. ومن منظور معين، قد يكون الترابط التكنولوجي أمراً جيداً، لأننا نواجه تحديات مشتركة على هذا الكوكب مثل الأمراض والشيخوخة. باستثناء قارة أفريقيا، فإن جميع القارات الأخرى تشهد نمواً سريعاً في أعداد كبار السن، وهو ما يتطلب منا إيجاد حلول فعالة.

ستصبح رعاية كبار السن قضية تحظى باهتمام متزايد. إضافة إلى ذلك، كيف يمكننا تعليم الشباب؟ هذا أيضاً مجال مفيد جداً لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. بعد الجائحة، ظهرت بعض المشكلات التعليمية لدى الشباب في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، مع ارتفاع مخاطر

من عوامل الجاذبية بمبادرة «الحزام والطريق» أنها لا تعتمد على الطرق البحرية فقط وذلك بخلاف العولمة الغربية

طوابير الموت جوعاً والجِرمان المُفتَعَل في سورية

بلغت الحصيلة النهائية لحادث «نَدَافِجِ الجِيعِ» المُؤسِّف على مادة طعام «خيرية»، الذي وقع بعد ظهر الجمعة (10 كانون الثاني 2024) في المسجد الأموي الكبير بدمشق ومحيطه، 4 وفيات و16 إصابة بينهم أطفال بكسور ورضوض شديدة، وفق ما أعلنته مديرية صحة دمشق. تأتي هذه الفاجعة لتذكر كل من ينبغي أن يتدبَّر ويعتبر منها بشأن معزها الأهم والأعمق، والذي لا يكمن في مجرد سوء تنظيم أو خلل بالمسؤولية عن الحماية الأمنية لحشود الناس، أو ضيق الأفق لدى بعض طالبي الشهرة - رغم الدور السلبي لهذه العوامل - بل المغزى الأعمق يكمن في أنها تبرهن بقسوة على مستوى الفقر والتجويع الذي عاناه الشعب السوري وما يزال من السياسات الإجرامية «لاقتصاد السوق الحر» التي طبقتها السلطة الساقطة والتي يبدو أن السلطة المؤقتة تستكملها أيضاً، وكأن البعض لا يريد أن يعتبر من نتائج هذه السياسات الكارثية على سورية وشعبها، ويريد إعادة تجريب المجرب! فيما يلي ربما ما يزال صالحاً للعبرة والفائدة إعادة نشر المقال الآتي الذي نُشر سابقاً في قاسيون بتاريخ 4/10/2020 وكان بعنوان «سيكولوجيا الجِرمان المُفتَعَل في سورية».

د. اسامة دليقان

من الملاحظ أن الظهور المفاجئ والواسع لطوابير طويلة على مواد أساسية كالخبز والوقود في سورية، وبتوقيتات معينة، يبدو في حجمه أكبر بكثير مقارنة مع ما يمكن توقعه مقارنة مع الإمكانيات والحلول المتاحة لتلافي ظهور هذا «العوز». ولذلك يصنّف «عوزاً مُفتَعَل» بهذا المعنى، بدليل أن بعض الطوابير اختفت فجأة بعد تبني «حلول» معينة مُفضَّلة على مقاس قوى النهب والفساد والمصالح الضيقة التي يسيل لعبها على مزيد من الخصخصة وتصفير أي دعم إن كان شيء منه ما زال متبقياً، مما يثير الشك إلى حد كبير بأن افتعال «المشكلة» قد يكون بالأساس من أجل تبرير وتبرير «حلول» كهذه. هذا من الناحية الاقتصادية-السياسية المباشرة، أما المادة التالية فستحاول الإضاءة على بعض الجوانب السيكولوجية-الاجتماعية للموضوع.

التجويع لتغيب الوعي

يلعب تجويع الناس والتضييق عليهم دوراً في تدمير نيات المقاومة والتفكير المنطقي السليم بكل شيء، وهذا بالضبط يعزز قابلية أن يكون للجرمان المُفتَعَل تأثير يتجاوز نتائج أو أهداف اقتصادية مباشرة (مثل تمرير صفقات لبرالية معينة) إلى نتائج سيكولوجية-اجتماعية وسياسية أبعد.

يلاحظ عالم الاجتماع الماركسي السوفييتي سيرغي قره مورزا أن «الشعور بالإحباط يؤدي إلى تضييق الوعي، لأنَّ جُلَّ الانتباه يصبح مركزاً على الحاجة التي لم تتم تلبيتها، مما يؤدي إلى تشويه حاد لإدراك الواقع... وعندما تكون هذه الحاجة التي فيها العوز هي الطعام، فإن التأثير على الوعي، حتى ولو بظهور علامة صغيرة على الحرمان، يقال بأنه يكون تأثيراً مضاعفاً عدة مرات...» ويلاحظ أيضاً أن الخطر يكون أكبر بشكل خاص في تلك المجتمعات التي ما زالت تحتفظ في ذاكرتها الجمعية والتاريخية بالخوف من الجوع. الأمر الذي نلاحظه بأنه لا ينطبق فقط على المجتمع السوفييتي الذي درسه قره مورزا، بل والشعب السوري أيضاً، ومثل كثير من الشعوب المُستعمَرة والمُفقرَة تاريخياً ولفترات طويلة، يعيش في وعيها الجمعي ذلك الخوف الدفين من الجوع أيضاً. التشابه الآخر هو أن هذه الشعوب

مرت بفترات من الاعتماد على دور معين قوي للدولة ومستقر نسبياً في نظام التوزيع «حتى لو كان بالحالة السورية ليس اشتراكياً طبعاً، لكنه كان دوراً قوياً». بحيث اعتاد الناس «وهذا ربما صار جزءاً من الذاكرة التاريخية السابقة المتوسطة المدى على الأقل» بأنه بأسوأ الحالات كانت تقوم الدولة بالتدخل وتخصيص حصص تموينية معينة تضمن حداً أدنى من الطعام بشكل منتظم وعادل نسبياً «نتكلم عن الفترة السورية السابقة [لتطبيق اقتصاد السوق الحر] وليس عن الإذلال والفوضى الحالية المختلفة تماماً».

ويقول قره مورزا بأنه في اقتصاد السوق «الليبرالية» يؤدي العوز في الطعام إلى تفاعل متسلسل من الذعر، قد ينجم عنه مجاعة حقيقية، لأنَّ التجار عند أول إشارة للعوز، يخبثون الطعام خوفاً من الحشود الجائعة [ونضيف: من أجل بيعها بأسعار عالية أيضاً]. «فالناس مثل نوع بيولوجي، لديهم غرائز أيضاً، وعند حدود معينة تنفخت زمام ضوابطهم الثقافية والمنطقية. فعند أول إشارة عوز للطعام تبدأ الحيوانات في كثير من الحالات بسلب الطعام من الأفراد الأضعف، وتخزينها وإخفائها، وهذا يفاقم العوز، مما يؤدي بحياة الضعفاء. وفي نظام اقتصاد السوق، يسلك الناس سلوكاً مشابهاً». لكن ينبغي الانتباه فوراً هنا بالطبع بأنه قد يحلو للبعض من بروبواغاندا حماية الفاسدين أن يجتزئ من هذا التحليل لكي يقبل السبب والنتيجة فيحاول تصوير ظاهرة التخزين البسيط التي قد تنتج، أو مزاحمة الضعفاء لبعضهم بعضاً، إن أتيح لهم ذلك أصلاً، وكأنها هي سبب العوز الأصلي، للتعمية عن المُفتَعَلين الأصليين للمشكلة، من الأقوياء وسياساتهم ومصالحهم الضيقة.

ورصد قره مورزا في المجتمع السوفييتي بفترة اقتصاد السوق والطوابير ظواهر مشابهة لما يشهده المجتمع السوري اليوم في بعض الطوابير: فلاحظ مثلاً بأنه ساد لدى جزء من المواطنين السوفييت تصور غريب وأقرب للإيمان بالخرافات وكان البيروسترويكاً جاءت كبلوى أو

عقوبة «طبيعية» يستحقها الشعب! وهو تصور لا علمية ولا مشروعية له، بل استخدم فقط لغرض تمرير «الإصلاحات» وساعد في تملص المسؤولين من تبعات تطبيقها وتقسيم المجتمع واضعافه. ويتذكر قره مورزا كيف أنه في اليوم الأول لتحرير الأسعار، حاولت سيدة متحمسة في أحد الطوابير الكئيبة أن «تثبت» للواقفين فيه، كيف أننا «نستحق هذا الإجراء، لأن نصف البلاد في عهد ستالين كانت في المعسكرات!» ويقول قره مورزا بأن هذه إحدى علامات التأثير الناجح للتلاعب بالوعي وتشويش وخطط مفاهيم مثل «القانون» و«العجز» و«التعسف» و«التضحية».

«شوكولا ديمقراطية» وأسنان متعقنة

يناقش قره مورزا طريقة التفكير المشوهة التي سيطرت على بعض الناس في زمانه: «مواطن ما أخذ يشعر أنه سئم من واقع أنه في النظام السوفييتي كان عليه أن ينهض باكراً لكي يحصل على بطاقة دور «كوبون» لكي يفحصه طبيب الأسنان مجاناً. ولذلك قام بدعم يلتسن الذي قدم وعوداً بحل هذه المشكلة وتغيير النظام. ولكن كيف؟ عبر جعل معاينات الأطباء مأجورة وباهظة، بحيث لا تعود أغلبية الناس تذهب إلى الطبيب بل يقلعون أضراسهم بأنفسهم بالكماشة، بينما سيركض الأطباء وراء الناس الذين يملكون المال... وهذا هو في الجوهر ما وعد به يلتسن وليس أي شيء آخر!».

ثم يروي الكاتب أن أحد أكثر الأشياء التي صدم بها عندما سافر من الاتحاد السوفييتي إلى الغرب «في إسبانيا وفي الأحياء الفقيرة في الولايات المتحدة الأمريكية» هو ملاحظته «وجود عدد مهول من الناس ذوي الأسنان المتساقطة، رغم أنه في كل زاوية وشارع يوجد طبيب أسنان من دون كوبونات! وعندما أخذت أسأل عن سبب هذه الظاهرة الغربية، كانوا ينظرون إليّ وكأنني أحمق. لأنهم معتادون كأمر «طبيعي» أن كثيراً من الناس هناك لا يذهبون مطلقاً إلى طبيب الأسنان، بل يتكفون أسنانهم تتآكل

ببساطة أو تسقط من تلقاء نفسها، لأن الطبابة السنوية ليست مغطاة بالضمان الاجتماعي. وحتى أصدقائي الغربيين أخذوا يغضبون من سؤال هذا ويصرخون بوجهي وهم يقحمون أصابعهم بعصية في أفواههم: «هل تعلم كم ستكلفني حشوة لهذا الضرس؟ كيف تفكرون أنتم أيها الحمقى السوفييت، هل سكرتم وذهب عقلكم؟!». من الواضح من رد فعل أصدقاء الكاتب الغربيين التأثير المأساوي المسيطر للدعاية المعادية للشيوعية على عقولهم، وعلى قبولهم بنظام رأسمالي و«ديمقراطي» يجعلهم يبتسمون له بأسنان متعقنة!

فساد المركز الرأسمالي ليس قدوتنا أيضاً

في كتاب آخر له بعنوان «انتزاع الإلكترونيات من عقولنا» (3002)، يحتج قره مورزا بحق بأنه «لو خرجت قلة نزيهة وسط الإعلام العالمي الفاسد، لكانوا أخبرونا عن الطوابير في مدن الغرب المزدهرة، في المحلات الرخيصة والأطراف المهمشة، حيث يبيعون الطماطم المتعقنة والخضار الذابلة بنصف السعر، وحيث تقطع النساء 2 أو 3 كيلومترات لتحصل عليها... ولا يخبرنا هؤلاء الإعلاميون الفاسدون أيضاً بأن في الولايات المتحدة 53 مليون إنسان لا يمكنهم الوصول إلى أي رعاية طبية على الإطلاق. وهذا يعني أن بلادنا حتى لو صارت بقدره سحرية غنية كالولايات المتحدة، فهذا لوحده ليس ضماناً بالأمر ترمي كتلة بشرية كبيرة خارج الحياة الطبيعية». وهنا مرة أخرى لا بد من التذكير بأن قره مورزا هنا يقارن طبعاً بين المنجزات الاشتراكية الحقيقية التي عاشها شخصياً في كنفها وبين الفساد الرأسمالي، حتى لا يخرج علينا أحد المدافعين عن فساد أنظمتنا الرأسمالية المتخلفة ويحاول استعمال هذا النقد لتبرير الفساد لدينا بحجة أن هناك أيضاً فساداً في أنظمة الرأسمالية «المتقدمة». فهذه الأخيرة ليست قدوتنا هنا.

المغزى الأعمق هو مستوى الفقر والتجويع الذي عاناه الشعب السوري وما يزال من سياسات «اقتصاد السوق الحر» الإجرامية

مجدداً حول «المنتصر والمهزوم» والجوهر الثوري للأزمة



منذ نحو العقدين من الزمن، وتحديدًا منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008، بدأ ينضج عالمياً خطاب يمكن تسميته بالتاريخي، حملته أطر وأصوات ومنصات في العالم، وكانت وما زالت «قاسيون» واحدة منها. وفي الخطاب هناك ولادةٌ للجديد وموتٌ للقديم. واليوم أكثر من البارحة، وغداً أكثر من اليوم، نقترُب من تلمس جوهر هذا الخطاب وتحويله إلى ملموس سياسي ويومي، ومنه خاصة «نقرأ كف» القوى و«من هزم ومن انتصر».

■ د. محمد المعولس

مرةً جديدة

عن اقتراب الجوهر من الشكل

من ملامح المرحلة التاريخية الراهنة أن الجوهر الفلسفي لأزمة المجتمع الطبقي ككل يظهر للعلن نتيجة وصول التناقضات الداخلية لهذا المجتمع إلى حدوده التاريخية. ومن ضمن ما يعنيه ذلك، إضافة إلى تسارع المرحلة واقتراب التناقضات واندماجها، أن الحدث السياسي الملموس، ومهما بدا معقداً للناظر، فإنه يعكس إلى حد ما، هذا الجوهر. والمقصود بهذا الجوهر أن مجتمع الانقسام الطبقي، في نسخته الراهنة، الرأسمالية، وما يعنيه ذلك على المستويات الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي والعلاقة مع الطبيعة، وعلاقة إنسان-إنسان «مجتمع»، وعلاقة الإنسان بنفسه، التي كلها تعبر عن الانقسام في المجتمع الطبقي والتدمير المادي والمعنوي المرتبط بهذا الانقسام. وبالتالي فإن الجديد والقديم يتم قياسهما انطلاقاً من المسافة التي تفصلهما عن تجاوز الانقسام المذكور «أو تثبيته». هذا الانقسام القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والثروة والمصالح العالمية التي تحاول الحفاظ على هذا النمط من الإنتاج، والتي صارت متركَزة لحد تدمير الحياة على الكوكب نحو حالة من اللاعقلانية البربرية. وهذا النظام له تركته داخل كل مجتمع بغض النظر عن اختلاف النسب في ذلك. وكما قياس الجديد والقديم، فإن قياس المنتصر والمهزوم يجري أيضاً نسبة لمن يسير في ركب الجديد

وتحقيقه، ومن هو الذي سيموت مع القديم، إذا ما جرى طبعاً تحقق الجديد، وجرى الحفاظ على المجتمع البشري ضد التدمير الحضاري.

مشاعر الانتصار والهزيمة

في منطقتنا بشكل خاص وبعد وصول التوتر إلى ذروته في سياق الحرب مع الكيان الصهيوني ومع الناتو والأمريكي وتوابعه بشكل خاص، وبعد إعلان الهدنة بين لبنان والكيان الصهيوني، وما سبقها من ضربات ضد المقاومة اللبنانية، وخاصة اغتيال أغلب قادة الصف الأول، واستمرار الحرب على غرّة «وارتفاعها في الضفة لاحقاً»، والضربات التي تلقتها المقاومة الفلسطينية؛ كاغتيال القائد السّوار وقبلة اسماعيل هنية في إيران، ولاحقاً تسارع اهتزاز المشهد السوري والضربات العسكرية التي قام بها الكيان الصهيوني ضد سورية ودخوله البري، كل ذلك جرى تصنيفه على أنه انتصار للغرب، وهزيمة لمن هو في مواجهته، ويجري وضع روسيا والصين إلى حد ما ضمن الخاسرين.

وانطلاقاً من علاقة القديم والجديد التي ذكرناها سابقاً يمكن القول بشكل أكيد إن هذا التصنيف للنصر والهزيمة هو تبسيط شديد. وما قيل في سياق الحرب، وقبل «الانتكاسة» التي تصوّر على أنها الهزيمة، حول أن تطوير الهجوم الشامل وحده يسمح بمواجهة المشروع التدميري في المنطقة والعالم، انطلاقاً من الفهم الشامل لأزمة البنية المأزومة للرأسمالية، هو ما تظهره الأحداث اليوم، كما يظهر أيضاً من خلال نضوج تحليلات

ومواقف على لسان محللين مختلفين إلى حد أنها صارت «لغةً وخطاباً» مكوّنين للنقاش والجدل القائم حول ما يحصل. صار عنوان «تطوير الهجوم» أكثر حضوراً، وإن كان بوزن غير كبير، وهذا طبيعي ومفهوم. وهو ما نسمعه على لسان بعض المحللين أصحاب العقل الحي في إطار قوى المواجهة.

تطوير الهجوم وحدود البنى القديمة

أن يصبح شعار تطوير الهجوم أكثر حضوراً يعني ضمناً وعلنياً أن نقاشاً حول حدود أشكال المواجهة السابقة والاستراتيجية بشكل عام سيتطور، والأمثلة على ذلك النقاش كثيرة. وهذا هو التعبير «العقلي» عن جدلية القديم والجديد بدأت تنضج على مستوى الحدث اليومي والملموس. فالبنى القديمة لا توجد في «قوى الشر»، بل هي حاضرة عالمياً في كل بنية اجتماعية وكل دولة، في كل عقل وعلاقة مهيمنة، هي نمط الحياة السائد بحد ذاته، وما يستتبعه من انعكاس لذلك على القوى السياسية وبرامجها وجدول أعمالها؛ سواء تلك المقاومة منها أو تلك القوى التي تحاول اللعب في الهوامش واستغلال الفرص الناتجة عن «الفراغ» النسبي الناتج عن توازن القوى العالمي، فتظن أن ملء الفراغ بوزنها الحالي يكفي لمواجهة التحديات.

ولأن القديم موجود في بنى المنطقة كما كل العالم، في سورية ولبنان وإيران وتركيا والأردن ومصر، إلخ... وفي العلاقة بين الدول، وفي شروط وضرورات الصراع العالمي وقوانينه في وجه التدمير الشامل أو التقدم الشامل المشترك، لأن ذلك هو كذلك، فإن هذه البنى، وما هو مبني عليها من قوى، قد وصلت إلى سقفها المحكوم بتناقضها المنتمي إلى القديم وأزمته، وهو ما يظهر بشكل خاص في نمط إنتاجها وتوزيع الثروة

وعلاقة الدولة بالشعب، والقدرة على الصمود، وتجنب الاقتتال الداخلي، والاقتتال البيئي بين الدول، أي في الجانب الآخر من مشروع الحرب الهجينة التي تتجاوز الجانب العسكري وتتخطاه إلى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والروحي-النفسي والعقلي، إلخ.

إن وصول هذه البنى إلى سقفها يعكس نفسه في خطاب أكثر علمية، يمكن استقاؤه من بعض الأصوات في بلادنا؛ ألا وهو أننا لم نهزم كما أننا لم ننتصر. وبغض النظر عن تقييم وزن الهزيمة على حساب وزن الانتصار في هذا الموقف، فإن هكذا توصيف يمكن أن يقال عنه إنه أكثر دقة في عكس مسألة تسقيف البنى. ولهذا تستكمل تلك الأصوات القول بأن هذا الموقف يفرض وضع مهمة تطوير الهجوم على جدول الأعمال. وتطوير الهجوم، كما يقول هؤلاء، يكون من خلال تطوير القوى لنفسها، وتجاوزها لنفسها، وبرنامجه، وخطابها، ورؤيتها لنفسها وللعالم.

مجدداً، هذا الموقف نسمعه على لسان شخصيات لا تعلن أنها تلتزم موقف المادية التاريخية «الماركسية»، بل هي تقوم بتطوير رؤيتها على وقع الحدث، أي على وقع التجريب نفسه، انطلاقاً من صدق موقعها وعقلها الحي. وهذا تأكيد آخر على ما كنا ذهبنا إليه سابقاً بأن التجريب نفسه يدفع القوى إلى الاقتراب من موقف نظري أقرب للفهم المادي التاريخي بمعزل عن موقع تلك القوى الأيديولوجي.

مجدداً عن الجوهر الثوري للأزمة

وصول الصراع إلى هذا المستوى مما يسميه البعض بـ«لا نصر - لا هزيمة»، أو ما نسميه بأنه تسقيف لإمكانات البنى التاريخية القديمة القائمة، هو الجوهر الثوري للأزمة، أي الجانب المؤسس للانتصارات القادمة. هذه الخلاصة هي قاعدة مؤسسة للإيجابي في قلب «اللايقين» والمعنى الثوري للأزمة الراهنة.

وصول هذه البنى إلى سقفها يعكس في خطاب أكثر علمية يصدر عن بعض الأصوات في بلادنا بأننا لم نهزم كما أننا لمَّا نتصر بعد

ما العمل؟



والأفعال. وعلينا أيضاً تشكيل أحزاب جديدة حين لا نجد من يمثلنا ضمن الأحزاب القائمة؛ فالأبواب مفتوح على اتساعه أمام السوريين ككل، للانخراط في تقرير مصيرهم بأنفسهم، والفرصة التاريخية التي انفتحت أمامنا هي فرصة نادرة، والفرصة دائماً ما تكون محدودة زمنياً، إن لم نتمكن من الاستفادة منها بتنظيم صفوفنا، وخاصة الـ90% من السوريين، المفقرين والمضطهدين، والذين دفعوا الفاتورة الأكبر خلال العقود الماضية كلها، والذين ينتمون للقوميات والطوائف والأديان كلها في سورية... نقول: إننا، أبناء الـ90%، إذا لم نتمكن من الاستفادة من الفرصة التاريخية المتاحة أمامنا الآن لتنظيم صفوفنا، وتحقيق مطالبنا واستعادة حقوقنا، وخاصة في موضوع إعادة توزيع الثروة بشكل عادل، فإن هذه الفرصة ستزول، وستعود الأخطار الكبرى ليس علينا فقط، بل وعلى البلاد بأسرها وعلى وحدتها واستقرارها... ولذا فعلياً أن ننخرط في العمل التنظيمي بأسرع وقت، وأن نكتاتف ونجمع قوانا بالاتجاه الصحيح... **تنظموا.. تنظموا!**

والحي والمنطقة، وصولاً إلى المحافظة والبلد ككل، ومروراً بالمدرسة والجامعة والمعمل ومؤسسات الدولة المختلفة والنقابات والاتحادات العمالية والنقابية. يمكننا أن نعمل مبدأ الانتخاب المباشر في كل مجالات العمل والحياة، بحيث يقوم الناس باختيار من يمثلهم ابتداءً من لجنة البداية ومروراً بلجان السلم الأهلي في مختلف المناطق، وكذلك في مؤسسات الدولة والنقابات والاتحادات، ووصولاً إلى المستويات السياسية العليا. ينبغي أن نتجه لتنظيم أنفسنا في الأماكن كلها للدفاع عن مصالحنا، وللدفاع عن السلم الأهلي، وضمن عملية التنظيم هذه، ينبغي أن نستفيد من العقلاء والحكماء في كل مكان، وأصحاب السيرة الحسنة والأبيادي البيضاء، المحبوبين والمحترمين من الناس في مناطقهم وأماكن عملهم. وبالتوازي، علينا أن نعمل على المستوى الوطني العام، عبر الانتساب للأحزاب التي تثبت قدرتها على التعبير عن الواقع وهموم الناس بشكل صحيح، وتثبت قدرتها العملية في التحرك للدفاع عن حقوق الناس بالكلام

يشعر عموم السوريين بأنهم دخلوا مرحلة جديدة عنوانها الأساسي: أن لهم فيها صوتاً وقدرة على العمل والتأثير في الشأن العام، وأن مرحلة الخوف والهمس والصوت المنخفض قد انتهت. يمكن ملاحظة ذلك من الكثافة العالية في النشاطات والتجمعات والفعاليات التي يقوم بها الناس في مناطق سورية كلها، من الندوات إلى النشاطات الثقافية إلى التجمعات بمختلف أشكالها، بما في ذلك تنشيط عملية الانتخاب المباشر التي يقوم بها موظفون وعمال في دوائر حكومية ونقابات مختلفة لكي يعينوا هم بأنفسهم عبر الانتخاب من يرونه صالحاً لإدارة الأمور استناداً إلى حسن سيرته ومحبة زملائه له، وليس استناداً إلى «حصوله على ثقة القيادة» على الطريقة السابقة التي سئم الناس منها.

أن نستفيد منها، لأن الحكيم هو من يتعلم من تجارب الآخرين. تقول تجارب الشعوب المختلفة: إن كلمة السر في قدرة الناس على التأثير هي «التنظيم»... حين نريد دفع سيارة متعطله، نتجمع خلفها وندفع باتجاه واحد، ولا نقف حولها وندفع من الاتجاهات كلها، لأننا نعلم أن توجيه قوانا باتجاه واحد يجمع محصلتها ويجعلها أكبر وأقوى من قوة كل فرد على حدة. كذلك الأمر مع العمل السياسي والاجتماعي. ينبغي أن نبحث عن أشكال تنظيمية لعملنا ونضالنا من أجل حقوقنا، ابتداءً من البناية والحارة والشارع

السياسة باتت خبزاً يومياً في البيوت السورية، وفي الشوارع، وفي المقاهي، وفي أماكن العمل، والكل متحفز ولديه رغبة بإبداء رأيه وبالمشاركة... ومع ذلك، يبقى السؤال الأكثر تكراراً وإلحاحاً: نعم نريد أن نعمل من أجل بلدنا، ولكن كيف؟ وبأي الطرق؟ يكذب من يقول إن لديه إجابة كاملة وواضحة عن هذا السؤال؛ فالإجابة الكاملة ستقدمها الحياة نفسها عبر التجارب التي يقوم بها الناس، وعبر دراسة نتائج تلك التجارب لتثبيت النجاح منها وتحتية الفاشل. مع ذلك، فهناك خبرة تاريخية، ليس في سورية وحدها، بل وفي العالم كله، ينبغي

الفرصة التاريخية التي انفتحت أمامنا هي فرصة نادرة، والفرصة دائماً ما تكون محدودة زمنياً

قاسيون

2025

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

600000



حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية